تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الأقتصاد المصري للمدة (1990 - 2014)

م.د. محسن إبراهيم أحمد/ كلية الأدارة والأقتصاد–جامعة التنمية البشرية

المستخلص :

تكتسب تحويلات العاملين أهمية متزايدة لمصر باعتبارها إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة ، و أنها تأتي ضمن الدول الرائدة على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات المتلقية، أي أنها ضمن الدول الأوائل على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات . حيث إحتلت تدفقات تحويلات العاملين المركز الثاني من بين جميع مصادر تدفقات النقد الأجنبي بعد الصادرات السلعية ومتقدمة على ايرادات السياحة وقناة السويس و الأستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الرسمية خلال مدة البحث .

إن النسبة الأكبر من تحويلات العاملين في مصر تستخدم في تغطية التكاليف المعيشية اليومية مما يعكس مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملية التنموية في مصر وذلك قد يكون بسبب ضعف وتخلف البيئة الأستثمارية في مصر .

إن تحويلات العاملين تتميزعن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وبإتجاهاتها المعاكسة لدورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلة لها .أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات ، وهذا ما تم ملاحظته في ارتفاع حجم التحويلا ت في السنوات 2012 و2014 في مصر والتي شهدت أوضاع سياسية و اقتصادية سيئة .

Abstract

Evaluate the impact of remittances from Egyptians working in the Egyptian economy for the period (1990 – 2014)

workers' remittances is gaining increasing importance to Egypt as one of the most important labor-exporting countries in the world. That comes as part of the leading countries in the world in terms of the size of the recipient transfers, and they are in the top ten countries in the world in terms of the volume of remittances. Where workers' remittances inflows occupied second place among all sources of foreign exchange after commodity flows and advanced on tourism revenues and Suez Canal and foreign direct investment and official aid during the period of search. The highest percentage of workers ' remittances in Egypt used to cover daily living costs reflecting a negative indicator for the development process in Egypt and this may be due to poor and underdeveloped investment environment in Egypt

The workers' remittances are different from the rest of its stability relative financial flows and the trends adverse to the business cycle in the economies of countries receiving them. This means that workers' remittances may rise when a decline in the level of economic activity as a result of a financial shocks, natural disasters or political conflicts in the receiving of remittances countries, and this is what has been observed in the high volume of Remittances in the years 2012 - 2014 in Egypt, which has seen political situations and economic bad.

الأجل في القطاعات السلعية المنتجة ،والمستوعبة للأيدي العاملة . بالأضافة الى ذلك فإن الحكومة المصرية لم تتمكن من وضع الخطط الكفيلة بتقليص حجم التحويلات المرسلة الى مصر عبر القنوات غير الرسمية والتي تشكل حوالي نصف حجم تحويلات العاملين المرسلة حسب تقديرات المنظمات الدولية الرسمية . مما تضيع على الحكومة التحكم

والسيطرة على سوق النقد الأجنبي ، وتخلق بالتالي سوق موازية في هذا المجال تنافس السوق الرسمي وتضعف بالتالي دور السياسات النقدية في التحكم بالنقد الأجنبي وسعر صرف الجنيه المصري .

- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تاثيراً مهماً لتحويلات العاملين المصريين بالخارج في الأقتصاد المصري ، وذلك من خلال كونها مصدراً رئيسياً لتوفير تدفقات النقد الأجنبي وبالتالي المحافظة على حالة من الأستقرار والتوازن في ميزان الحساب الجاري وما يترتب عليه من إستقرارفي ميزان المدفوعات، وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه المصري . الى جانب دورها الأيجابي في تقليص حدة الفقر في المجتمع المصري .

- هدف البحث :

يهدف البحث الى إثبات وتحقيق فرضية البحث من خلال إستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات المعتمدة في تقويم أثر تحويلات العاملين في إقتصادات الدول المتلقية لها . ومن هذه المعايير دور تحويلات العاملين في تغطية عجز الحساب الجاري ، ونسبة التحويلات الى الناتج المحلي الجمالي ، وحصة الفرد من هذه التحويلات ،ونسبة التحويلات الى كل من الصادرات والأستيرادات والأستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الأنمائية الرسمية .

- أسلوب البحث ومصادره :

يستخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الملائم للبحث في تفسير البيانات وتحليلها وإستخلاص النتائج ، وقد تم الأعتماد في صياغة الاطار النظري على المصادر العلمية العربية والأجنبية من دوريات ورسائل جامعية وكتب علمية . أما بالنسبة للبيانات والأرقام والمعلومات المتاحة حول الأقتصاد المصري فقد تم الحصول عليها من المصادر المحلية المتمثلة بالبنك المركزي المصري ووزارة الصناعة والتجارة ، وكذلك المصادر الدولية والأقليمية على رأسها البنك الدولي ونشراتها ومنظمة الهجرة الدولية و المنشورات الرسمية لجامعة الدول العربية ، الى جانب البحوث والرسائل والدراسات حول هذا الموضوع .

- حدود البحث :

1- الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة (1990 – 2014) والتي تعتبر مدة كافية لتقويم دور التحويلات في الاقتصاد المصري .

2- الحدود المكانية : يغطي البحث جمهورية مصرالعربية .

- هيكل البحث :

للوصول الى هدف البحث، فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين . يتناول المبحث الأول الأطار النظري للبحث والذي يتضمن مفهوم تحويلات العاملين ، وأنواعها، وأهميتها، ودوافعها ، ومحدداتها وإستخداماتها . وخصص المبحث الثاني للجانب التطبيقي من البحث والذي يتناول تقويم أثر تحويلات العاملين بالخارج في الأقتصاد المصري للمدة 1990- 2014 وذلك من خلال عرض نبذة عن هجرة العمالة المصرية ،و كذلك تطور حجم التحويلات خلال المدة 1990 – 2014 . ومصادر تدفقات التحويلات الى مصر ، إضافة الى اهمية وإستخدامات التحويلات في مصر . وأخيراً يتناول هذا المبحث أهم المؤشرات والمعايير المستخدمة في تقويم أثر هذه التحويلات في الأقتصاد المصري خلال المدة 1990 -2014 . وفي النهاية توصل البحث الى مجموعة من الأستنتاجات والمقترحات .

(المبحث الأول : الاطار النظري للبحث)

التحويلات (مفهومها ، أهميتها ، دوافعها ، محدداتها و إستخداماتها)

(المطلب الأول)

تحويلات العاملين بالخارج – تعريفها،أنواعها،أهميتها، وقنواتها –

أولا:- تعريف التحويلات

تعرف التحويلات دون مقابل (Unrequited transfers) بأنها: حركة الموجودات الاقتصادية من دولة إلى أخرى دون تسلم أو توقع مستقبلي بتسلم موجودات مالية أو حقيقية بالمقابل.أي أن التحويلات هبة أو منحة، لا تترتب على قيامها التزامات مستقبلية بين المانح والمتلقي. و أن هذه التحويلات تشمل البنود النقدية وغير النقديةالتي تتدفق عبر القنوات الرسمية عن طريق البنوك، أو القنوات غير الرسمية مثل حمل الاموال أو السلع عبرالحدود. (صندوق النقد الدولي وآخرون ، 2009 ، 18)

وتختلف المعاملات المتضمنة تحويلات بدون مقابل عن المبادلات. إذ أن التحويلات تتم بقيام أحد المتعاملين بتقديم قيمة اقتصادية معينة الى متعامل أخر ولكن دون تسلم مقابل لها.أي يتم تحويل السلع والخدمات أو/ و الموجودات المالية بدون حدوث تبادل. (غفور،2004، 3) أي أن تحويلات العاملين تشير الى معاملات أحادية الجانب ، أي دون مقابل . (صندوق النقد الدولي وآخرون ، 2009 ، 19) .

ثانيا:- أنواع التحويلات:

بما أن تحويلات العاملين تعبر عن تدفقات دولية خاصة وغير تجارية أحادية الجانب، فإنها لابد وأن تظهر في ميزان المدفوعات ، بإعتبار أن ميزان المدفوعات سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع العمليات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى، خلال مدة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة.(مطر وآخرون ، 2008 ، 15).حيث تظهر هذه التحويلات في ثلاث بنود وهي كالآتي :-

1:- تحويلات العاملين

وتعني التحويلات المالية الجارية للعمال المقيمين في الدول الأخرى لمدة تزيد عن السنة ، وهي تمثل جزءاً مهما من الأستثمار البشري العامل في الخارج وبالتالي فإنها تمثل المنفعة الرئيسية المباشرة لهجرة القوى العاملة (وليد ،2011/2010، 43). وتشكل هذه التحويلات عنصراً رئيسياً من عناصر التحويلات الجارية الخاصة. ويتحدد وضع الأقامة وفقاَ للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بناءً على المبدأ الذي يشير الى (ان الأفراد الذين يسافرون للعمل في الخارج يصبحون مقيمين في الأقتصاد المضيف في حال إعتزامهم البقاء لمدة عام أوأكثر ، لكنهم يستطيعون الأنضمام مجدداَ الى أسرهم الأصلية عند العودة (صندوق النقد الدولي و آخرون ،2009 ، 18) .

2 :- تعويضات العاملين

وهي التي تضم الأجور والرواتب والمزايا الأخرى (عينية ونقدية) بما في ذلك ما يدفع عن العمل من تأمينات إجتماعية ، وهؤلاء العمال هم غالباَ عمال مؤقتين (أقل من سنة)(الأمين، 2006 ، 5) . أي أن العاملون العابرون للحدود والموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير لا يعتبرون مقيمين في الأقتصاد الذي يعملون فيه ، وبالتالي يسجل دخلهم الأجمالي تحت بند (تعويضات العاملين) (صندوق النقد الدولي و آخرون ،2009 ، 19) .

تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الأقتصاد المصري للمدة (1990 -2014)

- المقدمة :

تعد الهجرة من أهم القضايا في الأقتصاد العالمي المعاصر، والتي لها آثار إقتصادية وسياسية واضحة لكل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين . فالهجرة تستمد أهميتها من خلال وجود (232) مليون مهاجر على مستوى العالم، يشكلون (3.2%) من إجمالي عدد سكان العالم سنة 2013 حسب بيانات منظمة الهجرة الدولية. ويعتبر تدفق التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين الى بلدانهم الأم من اكثر جوانب الهجرة تأثيراً وأهمية من الناحية الأقتصادية، حيث تكتسب تحويلات العاملين في الخارج أهمية متزايدة بمرور الزمن للدول المصدرة للعمالة، وأنها أصبحت مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي، يفوق في بعض الدول المصدرة للعمالة، المصادر التقليدية لتلك التدفقات مثل الأستثمار الأجنبي المباشر والأقتراض الخارجي والمساعدات الأنمائية الرسمية. حيث إرتفع حجم التحويلات عالمياً من (2) مليار دولار سنة 1970 الى (582) مليار دولار سنة 2014 حسب بيانات البنك الدولي .

وتعد مصر من الدول الرائدة في تصدير العمالة من مختلف التخصصات والمهن الى مختلف دول العالم حيث بلغ عدد العاملين المصريين في الخارج حوالي (3.5) مليون عامل ، حيث تحتل مصر مواقع متقدمة ضمن خارطة أكبر بلدان العالم تلقياً لتحويلات العاملين في الخارج ،وهي ضمن الدول العشر الأوائل على مستوى العالم في هذا المجال خلال مدة الدراسة .

لذلك تمثل تحويلات هؤلاء العاملين أهم مصادر توفير النقد الأجنبي لمصر بعد الصادرات السلعية ، وأحد المصادر الهامة للدخل لشريحة واسعة من المواطنين المصريين، مما تساهم في تقليص حدة الفقر وبالتالي تخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع المصري .

- أهمية البحث :

تأتي اهمية البحث كون مصرتعد من أكبر الدول العربية تصديراً للعمالة الى الخارج ، وأن الأقتصاد المصري من الأقتصادات التي تعتمد على تحويلات العاملين في الخارج ، مما يستوجب الأهتمام بهذا الموضوع من خلال دراسة مختلف جوانبه وتاثيراته على مجمل المتغيرات الاقتصادية في مصر ، وبيان جوانب القصور والأخفاق في التعامل مع هذا المصدرالمهم من قبل صانع السياسة في مصر.

- مشكلة البحث :

بالرغم من أهمية وضخامة حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج للأقتصاد المصري ، فإنها لم توظف بالشكل الأمثل في إستثمارات منتجة ، وإنما تستخدم أكبر نسبة منها في تغطية نفقات الحياة اليومية ، وهذا النوع من الأنفاق وإن كان يعتبر من وجهة نظر الاقتصاد الكلي إستثماراً في رأس المال البشري والذي يعتبر مفتاح أية عملية تنموية مستقبلية، إلاَ أنها تكون على حساب الأستثمارات المنتجة قصيرة

3- تحويلات المهاجرين :

وهي تتعلق بالتغيرات في صافي الأصول والخصوم المالية والحقيقية المترتبة على الهجرة.ولا يعد هذا النوع من التحويلات بالمعنى الدقيق معاملات بين طرفين ، ولكنها قيود مقابلة لتدفقات سلعية وتغيرات في بنود مالية تنجم عن هجرة الأفراد من اقتصاد إلى آخر . فالهجرة يترتب عليها استيراد بعض الأصول المادية المنقولة التي يمتلكها المهاجر إلى الاقتصاد الجديد(المهاجر اليه) . أما أصول المهاجر غير المنقولة التي بقيت في الاقتصاد القديم(المهاجر منه) (بما في ذلك المؤسسات التي تستخدم الأرض والمباني والسلع الرأسمالية المنقولة التي بقيت في الاقتصاد القديم ولم يجر نقلها بالفعل) فتصبح استحقاقات للاقتصاد الجديد(المهاجر اليه) على الاقتصاد القديم (المهاجرمنه). وتصبح استحقاقات المهاجر والتزاماته تجاه المقيمين في أي اقتصاد، غير الاقتصاد الجديد ،استحقاقات أو التزامات أجنبية لدى الاقتصاد الجديد . كما تبطل الصفة الأجنبية عن استحقاقات المهاجر على مقيمي الاقتصاد الجديد أو التزاماته إزاءهم . ويصبح صافي مجموع كل هذه التغيرات مساويا لصافي قيمة ثروة المهاجر (غفور ، 2004، 9) . وعرّفت الأمم المتحدة الهجرة الدولية بأنها : انتقال الموارد البشرية عبر الحدود القومية على شكل طاقة جسدية وعقلية ، و يتضمن تغيراً في الإقامة امداً يتجاوز اثني عشر شهراً . والمهاجر هو الشخص الذي قدم إلى اقتصادٍ ما واستقر فيه، أو ينتظر أن يستقر فيه مدة عام أو اكثر (Conda,1982,59) .

وبناءً عليه تختلف عملية تسجيل هذه الأنواع الثلاثة للتحويلات في ميزان المدفوعات . حيث تدرج تحويلات العاملين تحت بند التحويلات الجارية ضمن الحساب الجاري ، بينما تدرج تعويضات العاملين تحت بند الدخل في الحساب الجاري ، وتسجل تحويلات المهاجرين في حساب رأس المال من ميزان المدفوعات تحت بند التحويلات الرأسمالية (وليد ، 2011/2010 ، 44).

وفي أغلب الأحيان تضاف الأنواع الثلاثة الى بعضها البعض لتعطي رقم إجمالي عن حجم التحويلات المالية للمهاجرين وتظهر في بند واحد في ميزان المدفوعات بعنوان تحويلات العاملين ، وذلك بإعتبار أن هذا النوع من التحويلات هو الأكثر أهمية للبلدان المستلمة للتحويلات المالية (الأمين ،2006، 5).

ثالثاً :- أهمية تحويلات العاملين للدول المستقبلة لها

تظهر أهمية تحويلات العاملين للبلدان المتلقية بالنسبة لميزان المدفوعات من خلال مدى إسهامها في تعزيز الأرصدة الاحتياطية، أو في تمويل الاستثمارات والتوظيفات المحلية والخارجية للبلد، ومن ثمّ دورها في إيجاد وضع سليم وقابل للاستمرار للمدفوعات الخارجية .

وقد أصبحت أهمية التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي في بعض الدول تفوق أهمية صادراتها التقليدية من السلع والخدمات من حيث تأثيرها على أوضاع ميزان المدفوعات ، لتشكل جزءاً أساساً في حصيلة البنود التي يعزى إليها تحقيق الفائض أو تغطية العجز(غفور 2004، 22- 23).

كما تأتي أهمية تحويلات العاملين كونها تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها تمثل أساسا تدفقات بالصرف الأجنبي، وغير مقيدة باستخدام معين، كما هو الحال بالنسبة لبعض التدفقات الأخرى لرأس المال (كالأستثمار الأجنبي المباشر والأقتراض الخارجي). كذلك فان التحويلات لا تحمّل دول الأصل بأية فوائد عليها أو أي شكل من الأشكال الأخرى لخدمة الديون، كما أنها لا تتطلب سداداً لاحقاً. أي أنها مقبوضات نهائية ولا تترتب عليها التزامات نقدية أو حقيقية مستقبلية. بالأضافة الى ذلك فإنها لا ترتبط بأي نوع من الضغوط السياسية من جانب الدول التي تتدفق منها هذه التحويلات الى دول الأصل ، كما هو الحال في تدفقات المعونات الخارجية . بالأضافة الى ذلك فقد تؤدى التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في هذه الدول بصورة قد لا يمكن تحقيقها من خلال برامج التنمية التي تتبناها تلك الدول ، خصوصاً في حالة هجرة الفقراء والعمال غير المهرة. وقد أوضحت الدراسات التي تمت عن استخدامات التحويلات إن التحويلات تنفق بصفة أساسية على رفع مستويات الاستهلاك والصحة والتعليم لأسر العمال، وهو ما يؤدى إلى تحسين مستويات المعيشة لأسر العمالة الوافدة بالمقارنة بالأسر الأخرى. (السقا ، 2008،1)

رابعاً :- قنوات تدفق التحويلات

إن أهمية تحويلات العاملين بالنسبة للدول المتلقية لها تتحدد بالقنوات التي تنساب من خلالها التحويلات إلى الاقتصاد. وبصورة عامة تنقسم قنوات تدفق التحويلات إلى قنوات رسمية وقنوات غير رسمية. حيث تتمثل القنوات الرسمية بالبنوك والمراكز البريدية وشركات تحويل الأموال، أما القنوات غير الرسمية فتتمثل بوكلاء الحوالات غير الرسميين ، والتحويلات المالية المحمولة شخصياً إما مع الشخص نفسه أو عن طريق الأقرباء و الأصدقاء (وليد، 2010/ 2011، 45 –45) .

وحيث أن القنوات الرسمية تقع تحت سيطرة السلطات النقدية ، والقنوات غير الرسمية تحت سيطرة القطاع الخاص ، فأن ارتفاع نسبة التحويلات المتدفقة عبر القنوات غير الرسمية تضعف أهمية التحويلات النقدية كمورد من موارد

النقد الأجنبي تحت تصرف الحكومة لتمويل ميزان المدفوعات . لذلك فأن أهمية تحويلات العاملين في تغيير أوضاع الحسابات الخارجية للبلدان المتلقية ستزداد كلما زادت نسبة التحويلات التي تتدفق من خلال القنوات الرسمية.(غفور، 2004 ، 29)

ولعل أكبر مشكلة تتعلق بحساب تحويلات العاملين هي التدفقات عبر القنوات غير الرسمية . فقد أكدت معظم التحليلات حول هذا الموضوع ، أن جزءاً مهماً من هذه التحويلات يتم عبر القنوات غير الرسمية . فحسب تقديرات البنك الدولي فإن تحويلات العاملين عبر القنوات غيرالرسمية تقدر بـ (50%) من إجمالي حجم التحويلات الخارجية (خشاني، 2010، 3). كذلك أشارت دراسة للمكتب الأحصائي للأتحاد الأوروبي الى أن (ثلثي التحويلات فقط تتم بصورة رسمية، والباقي من خلال القنوات غير الرسمية) (صالحي ،2011،39/2010). وتتراوح تقديرات التحويلات غير الرسمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين(22.5% – 85 %) من إجمالي التحويلات . وكذلك فقد أوردت دراسة لبنك الأستثمار الأوروبي عام 2004 تقديرات لنسب التحويلات غيرالرسمية للبلدان العربية من الدول الأوروبية وكانت تتراوح بين(20% و 80%)حيث كانت لمصر (56%)(الأمين ، 2006 ، 14)

ومن أهم العوامل المحددة لأختيار طريقة أو قناة التحويل من قبل المهاجرهي :

كلفة التحويلات: على الرغم من المحاولات التي قام بها وزراء مالية مجموعة الدول السبع(G7) سنة 2004 وكذلك مجموعة الدول الثمان (G8) سنة 2007 من أجل تقليص كلفة التحويلات وتوجيهها نحو القنوات الرسمية من خلال مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (محمد خشاني، 2007، ص1)، فإن كلفة التحويلات عن طريق القنوات الرسمية لا تزال مرتفعة بحيث بلغ متوسط كلفة التحويلات المالية على مستوى العالم (9%) من إجمالي المبلغ المحول (UNCTAD , 2012 , 15-16) .وظلت هذه النسبة (9%)على حالها سنة 2013 حسب تقرير البنك الدولي عن الهجرة والتحويلات في العالم (البنك الدولي ، 2013). فحسب دراسة أجراها البنك الدولي حول كلفة التحويلات ، تبينت أن المصاريف والعمولات بالنسبة للقنوات الرسمية تتراوح بين (4.5% - 12%) من المبلغ المحول ، في حين أن اللجوء الى القنوات غير الرسمية مثل نظام الحوالة لا يكلف إلاّ (1% – 2%) من المبلغ المحول . وفي دراسة أخرى فقد تراوحت متوسط نسبة تكاليف التحويلات الرسمية عبر العالم سنة 2003 بين (13% - 20%) من المبلغ المحول ، الأمر الذي يشجع العاملين في الخارج على إستخدام القنوات غير الرسمية في التحويلات (صالحي، 2011/2010، 86 – 87) .وهذا ما يتعارض مع تعهد مجموعة العشرين بالعمل على خفض تكاليف إجراء التحويلات .

بالاضافة الى عامل الكلفة فإن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤدي الى إستخدام القنوات غير الرسمية في التحويل مثل: (إيسرن و آخرون، 2005 ، 6 ، 16 و وليد ، 2010/ 2011، 84 - 87)

1- الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعملة البلد الأصلي:

يعتبر وجود الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعملة البلد الأصلي عامل مهم جدا لأختيار المهاجر طريقة تحويل أمواله إلى البلد الأصلي . حيث كلما إتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي كلما إتجه المهاجرون إلى إستخدام القنوات غير الرسمية والتحويل في السوق الموازية على إعتبار أنها أقل كلفة.

2- السرعة:

تمثل السرعة في إستلام الأموال المحولة في البلد الأصلي أحد أهم العوامل الرئيسية لإختيار وسيلة التحويل عبر العالم لأن الجزء الأهم من هذه التحويلات يوجه لإستخدامات إستهلاكية طارئة أو صحية، ا و بسبب حالة إستثنائية وهو الأمر الذي يدفع المهاجرين الىاللجوء إلى القنوات غير الرسمية بالنظر إلى التأخير في تحويل الأموال من خلال القنوات الرسمية وذلك بسبب الأجراءات الرسمية والروتين الأداري.

3- مدى توفر التغطية الوطنية أي مدى توفر و إنتشار القنوات الرسمية للتحويل:

يشكل ضعف التغطية بالبلدان الأصلية، أي مدى توفر و إنتشار القنوات الرسمية للتحويل (فروع البنوك ومكاتب البريد الرسمية وشركات تحويل الأموال) أحد أسباب لجوء المهاجرين إلى إستخدام المسارات غير الرسمية وتضخم نسبة التحويلات غير النظامية. وأن ضعف التغطية الوطنية يترافق مع عدم تمثيل كاف للقنوات الرسمية الوطنية في البلدان المرسلة للتحويلات .

4- الأمان :

يعتبر الأمان عامل مهم لإختيار وسيلة التحويل ، فكلما قل خطر الخسارة (الضياع والسرقة) كلما إزداد نسبيا الميل إلى إستخدام القنوات الرسمية لتميزها بالأنتظام والأمان . لكن بالرغم من ذلك يتجه المهاجرون للتحويل عبر المسارات غير النظامية وذلك بسبب غياب الثقة في المؤسسات المالية الرسمية ، في ظل عدم فعاليتها وشفافيتها و صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، الأمر الذي يشجع اللجوء إلى القنوات غير الرسمية لبساطتها ووضوحها.

5- الوضعية غير القانونية للمهاجرين :

يشكل الوضع غير القانوني للمهاجرين أحد الأسباب التي تمنع هؤلاء من إستخدام القنوات الرسمية في التحويل بسبب عدم حيازتهم للوثائق الرسمية التي تثبت إقامتهم بالدول المضيفة ،مما يدفع هؤلاء الى إستخدام القنوات غير الرسمية .

(المطلب الثاني)

(دوافع ومحددات وإستخدامات تحويلات العاملين)

أولا : دوافع التحويلات المالية:

يركز الأدب الأقتصادي أساسا على الدوافع الذاتية لدى العمال المهاجرين للتحويل ، ويهمل بصورة عامة الأعتبارات الأقتصادية الكلية ، والتي يمكن ان تؤثر على تدفقات النقد الاجنبي الى دولة الأصل للمهاجرين . حيث ان (Lucas & Stark 1985) قد تناولا ثلاثة تفسيرات أساسية لتدفقات التحويلات من المهاجرين الى أسرهم في دول الأصل وتتمثل في الآتي : (Lucas & Stark,1985 , 901-918)

1 – قد يقوم المهاجرون بالتحويل لأغراض توفير إحتياجات الغير من أفراد الأسرة .

2 – قد يقوم المهاجر بالتحويل لدوافع ذاتية ، والتي تتمثل بالرغبة في توفير ميراث للابناء ، والرغبة في الأستثمار في بعض الأصول الرأسمالية الخاصة . أو قد تتم عملية التحويل للأستثمار في بعض الأصول الثابتة العامة بهدف تحقيق مكانة إجتماعية أعلى ، أو نفوذ سياسي للمهاجر عند عودته الى دولة الأم .

3– وقد ينظر الى التحويل على أنه عقد ، أو نوع من الترتيبات المتبادلة بين المهاجر وأسرته في دولة الأم . وهناك سببين لهذا العقد :

السبب الأول: إذاتم تمويل عملية الأستثمار في رأس المال البشري لأفراد الأسرة من المصادر المالية للأسرة ، فإن إحتمال الهجرة يرتفع بين افراد الأسرة الأكثر تعليماَ . ومن ثم فإن التحويلات في هذه الحالة تعد ردّاً لجزء من رأس المال الذي تم إستثماره من قبل الأسرة في عملية تعليمهم ،كذلك فإنه من الممكن

أن يشترك أفراد الأسرة في تحمل نفقات الهجرة للمهاجر ، وكذلك نفقات القامة في دولة المهجرلحين الحصول على العمل ، ومن ثم ينظر الى التحويلات في هذه الحالة على انها عائداَ على إستثمارات الأسرة.(Glytsos,1988, 524-548)

السبب الثاني : قد ينظر الى الهجرة على انها جزء من قرارات الأسرة المتعلقة بتوزيع المخاطرة التي تواجهها من جرّاء عمليات فشل المحاصيل الزراعية ، وإرتفاع معدل التضخم .....الخ . ومن ثمّ فإن بعض أفراد الأسرة تمثل جانباً من إستراتيجية توزيع المخاطر التي تواجهها الأسرة ، وتوفير مصدر إضافي لدخل الأسرة . وبهذا الشكل فإن التحويلات تمثل شكلاً من اشكال التأمين لكل من الأسرة والمهاجر .

ثانياً :– محددات تحويلات العاملين

تطرح الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع التحويلات الخارجية للعمالة مجموعتين من المحددات ، تتكون المجموعة الأولى من المحددات الأساسية للأدخار ، بينما تتضمن المجموعة الثانية إعتبارات إستثمارية والتي تتلخص بالأسعار النسبية وسياسات الحوافز المتبعة في الدول المرسلة للعمالة من أجل إستقطاب تدفقات التحويلات . وتحتوي المجموعة الأولى من المحددات المميزات السكانية للعمالة الأجنبية وخصائصها الأجتماعية . أما المجموعة الثانية فتختص بفارق المعدلات بين العوائد على الاستثمارات في الدول المرسلة والمستقطبة للعمالة و العوامل التي تشملها هذه المجموعة هي الأسعار ، والفوائد ، ومعدلات التضخم السائدة في تلك البلدان . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون،2003، 25)

ويرى الباحثان (Albadawi & Rocha1992) بأن المجموعة الأولى من المحددات تسيطر عليه إعتبارات الدخل والعوامل الديموغرافية للعامل المهاجر و أسرته والتي تتمثل بوجود مستوى مطلوب أو مرغوب فيه من التحويلات الذي لابد منه لتحسين الوضع المعيشي لعائلة العامل في بلد الأم . بغض النظر عن أي إعتبارات أخرى . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون،2003، 26)

أما المجموعة الثانية من المحددات والتي تسيطر عليها إعتبارات إقتصادية و إستثمارية وتعكس أثراً ملحوظاً بالبيئة الأقتصادية السائدة في البلدان المستقبلة والمرسلة للعمالة ، وتحددهذه العوامل الجزء المتبقي من التحويلات (أي الجزء الزائد عن المستوى المطلوب أو المرغوب للتحويلات) . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون،2003، 27)

أما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية التي أجريت عن دول منطقة الشرق الأوسط فيما تخص العوامل المحددة للتحويلات المالية الى الدول المرسلة للعمالة . الدراسة التي اعدّها (السقا 1998)عن محددات تحويلات المهاجرين العرب ، حيث توصل السقا الى نتائج منهاأن تعادل أو تباين معدلات الفائدة وأسعار الصرف بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة تعد من المحددات الأساسية لتدفقات التحويلات . (السقا ، 1988 ، 66-67).

وفي دراسة أخرى حول تقييم أثر السياسات الأقتصادية التي إتبعها الأردن على تدفق تحويلات العاملين من الخارج ،فقد توصل (السقا 2005)الى نتيجة مفادها أن هناك علاقة سلبية قوية بين الفرق في سعر الفائدة في البلدين المستقبلة والمرسلة للعمالة وبين تدفق التحويلات ، والذي يعكس إرادة العامل المهاجر في تعظيم العائد المالي لمحافظهم من الأصول المالية .(عثامنة والزعبي ، 2008 ، 308)

كذلك فقد توصل (السقا ،2008) في دراسة أخرى حول تحويلات العمالة الوافدة الى أن العوامل المحددة لتدفق تحويلات العمالة من الدول المستقبلة(المضيفة) تتمثل بمستويات الدخول ومعدلات التضخم في تلك الدول (المضيفة) فيما يتعلق بهدف الأستثمار في الأصول المختلفة ، بالأضافة الى معدل العائد على الأصول المالية أو الحقيقية في تلك الدول . الى جانب مدى سماح تلك الدول للعامل بتحويل امواله الى دولة الأم . (السقا ، 1،2008)

ومن ناحية أخرى رفض (Swamy 1981) كون معدلات الفائدة و أسعار الصرف محددات مهمة في هذا الأطار ، حيث توصل الى أن عوامل عدم الأستقرار (أي التقلبات في مستويات الدخل) في إقتصاديات الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة هي على الأرجح أهم العوامل التي تؤثر في حجم التحويلات الى الدول المرسلة للعمالة . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون،2003، 27)

وتوصلت دراسة أخرى (للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، 2003) الى وجود علاقة طردية بين حجم التحويلات الفردية وكل من الناتج المحلي الأجمالي (مستوى النشاط الأقتصادي) ومعدلات الأجور . بينما هناك علاقة عكسية بين حجم التحويلات ومعدلات العوائد المحلية والأجنبية مقاسة بمدلات الفائدة . (د. عبد العزيز الحمد العويش وآخرون،2004، 23)

وهذه النتائج توافقت الى حد كبير مع تلك التي توصلت اليها (دراسة المسح الأستطلاعي الذي أجرته إدارة الدراسات والتكامل الأقتصادي بمجلس التعاون الخليجي على عينة من العاملين الأجانب بالمملكة العربية السعودية 2003) ، حيث توصلت الى أهمية متغيرات الأجر والدخل والعائد على الأستثمارات المالية كمحددات لحجم التحويلات التي يقوم بها العمال الأجانب لبلدانهم الأم . (الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، 123).

ثالثاً :- إستخدامات تحويلات العاملين

تفيد العديد من الدراسات ان إستخدامات التحويلات تتشابه مجالاتها في الدول النامية . فهي تستخدم بالدرجة الأولى في تلبية إحتياجات إستهلاكية يومية للأسر يساعدها على البقاء أو لرفع مستوى معيشتها.

ثم تستخدم لتغطية الأنفاق على الصحة والتعليم ، ليأتي بعد ذلك دور إقتناء السلع المعمرة خاصة الأدوات المنزلية الكهربائية . ثم يبدأ الأهتمام بترميم المنزل وتحسينه أو بناء منزل جديد . ويترافق ذلك مع شراء أراضي زراعية أو أراضي

للبناء .وكذلك تستخدم في إنفاق إجتماعي خاص مثل الزواج أو الأنفاق المرافق لحالات الوفاة .ويخصص جزء منها لدفع الديون المترتبة عن الهجرة . وما يتبقى يذهب الى الأدخار وقد يكون الأدخار على شكل شراء مصوغات ذهبية في بعض المناطق ، ثم يخصص للأستثمار وإيجاد أنشطة مولدة للدخل (Cerstin S.,2003, 16)

وقد لاتختلف الصورة في مجملها فيالدول العربية المستقبلة للتحويلات عن الدول النامية بخصوص استخدا مات التحويلات . حيث وعلى الرغم من اختلاف الأهمية النسبية لكل من تلك الأوجه على مستوى الدول العربية، تظل أوجه الإنفاق في الأغراض الأستهلاكية والأنفاق على التعليم والصحة وشراء العقارات على رأس أولويات إستخدام تلك التحويلات . حيث يلاحظ من الجدول (1) والخاص بأحدث نتائج إستطلاع محدود لأستخدام التحويلات في عدد من الدول العربية المتلقية للتحويلات بأن الأنفاق على الأغراض الأستهلاكية اليومية تتراوح بين (33 % في سوريا و 74% في الأردن) و كذلك تتراوح الأنفاق على التعليم والصحة بين (16% للأردن و 31% للمغرب) إضافة الى أن الأنفاق على شراء المساكن وتحسينها تتراوح بين (4% في كل من الأردن وسوريا و 34% في تونس) . بينما يلاحظ انخفاض حجم التحويلات الموجهة لإقامة أنشطة إنتاجية واستثمارية ، حيث تتراوح بين (3% في سوريا و 16% في تونس) وليس لدى هذه الدول القنوات التي تمكنها من تعبئة هذه التحويلات وتوجيهها إلى استثمارات حقيقية . حيث أن كافة الدول العربية المتلقية للتحويلات تعانى من هذه المشكلة ، وإن كان الأمر تختلف حدته من دولة لأخرى . وفى هذا السياق فإن التحويلات ذاتها غالباً ما تقع في دائرة الاتهام كونها سبباً رئيسياً في إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الزراعة وعدم القدرة على بناء قاعدة صناعية. (" الهجرة الدولية والتنمية " ، 2014 ، 36-37)

الجدول (1)

النسبة المؤية لأوجه إنفاق تحويلات العاملين في بعض الدول العربية (%)

الدولة	الأنفاق على تكاليف الحياة اليومية	النفاق على التعليم والصحة	الأنفاق على شراء منزل أو ترميمه	الأنفاق على إنشاء شركة	الأنفاق على الأستثمارات	أخرى
الجزائر	45	13	23	3	5	11
المغرب	46	31	16	-	5	2
تونس	-	23	34	2	16	25
الأردن	74	16	4	-	6	-
لبنان	56	24	5	5	5	5
سوريا	33	36	4	-	3	24

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداًالى :

-جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الأجتماعية ، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الأقليمي للهجرة الدولية العربية " الهجرة الدولية والتنمية " ، 2014 ، ص 37 .

- محمد الأمين فارس ، تحويلات العمال المهاجلرين الى المنطقة العربية " السمات والآثار " ،اللجنة القتصادية والأجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، 2006 ، ص ص (14 – 15).

(المبحث الثاني)

الجانب التطبيقي للبحث

(تقويم أثر تحويلات العاملين بالخارج في الأقتصاد المصري للمدة 1990 – 2014)

(المطلب الأول)

تحويلات العاملين المصريين بالخارج – تطورها،مصادرها،أهميتها وإستخداماتها-

أولاً:- نبذة عن هجرة العمالة المصرية

تعود حركة الهجرة المصرية المعاصرة الى منتصف السبعينات من القرن العشرين وتحديداً سنة 1976 عندما تم رفع القيود والحواجز التي كانت تحول دون الهجرة ، وبذلك بدات ظاهرة الهجرة المؤقتة بالذات وبدأت تتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الى دول الخليج العربي وذلك بسبب تزايد الطلب على العمالة المصرية والناجمة عن إرتفاع أسعار النفط بعد حرب 1973 وتبني تلك الدول خطط وبرامج تنموية طموحة، بحيث بلغ عدد المصريين المهاجرين (1.4) مليون مهاجر سنة 1976.

وبسبب التطورات التي حصلت في مجال الهجرة المصرية ولأهمية تحويلات العاملين المصريين في الخارج ، فقد اولت الحكومة المصرية إهتماماً بهذا الجانب ، حيث قامت بإنشاء وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج سنة 1981 ، وأصدرت قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم 111 لعام 1983 وذلك لرعاية المصريين بالخارج وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لهم .ثمّ تغيرت هذه الوزارة من وزارة دولة الى وزارة القوى العاملة والتشغيل سنة 1996، والتي سميت بعد ذلك وزارة القوى العاملة والهجرة . (وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية وآخرون ،2003، 20- 23)

ومن حيث تركيبة العمالة المصرية المهاجرة فإن مصر تعد من الدول الرائدة في تصدير العمال الى الخارج من جميع التخصصات والمهن. أما على المستوى الدولي فيتركز المهاجرون المصريون في الولايات المتحدة وأوروبا وبدرجة اقل في كندا واستراليا. وتتسم الهجرة إلى الدول النفطية بأنها هجرة مؤقتة حيث لا تسمح القوانين في تلك الدول بإعطاء المهاجر الإقامة الدائمة، ولذلك يفضل المهاجرون المصريون الذين يرغبون في الإقامة الدائمة في الخارج التوجه إلى الدول التي تسمح قوانينها بمنحهم حق الإقامة الدائمة، بصفة خاصة الولايات المتحدة وأوروبا . حيث بلغ عددالمصريين المهاجرين هجرة دائمة في هذه الدول (824) ألف مهاجر سنة2001 ، تركز حوالي 80% منهم في خمس دول وهي أمريكا ثم

كندا و إيطاليا وأستراليا واليونان ، حيث كان نصيب أمريكا لوحدها من هذه النسبة (38.6 %) ، والنسبة المتبقية (20%) يتوزعون في بقية الدول الأوروبية. (وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية وآخرون،32،2003)

و لما كانت أسواق العمل في تلك الدول ترتفع درجة تنافسيتها بشكل واضح، فإن أصنافاً معينة فقط من المهاجرين هم من يمكنهم الهجرة والحصول على حق الإقامة في تلك الدول، وهي العمالة الماهرة وذوو التخصصات العلمية المرتفعة. معنى ذلك أن معظم العمالة المصرية المهاجرة إلى الدول النفطية هي عمالة ذات مهارات اقل ومستويات علمية اقل، بما في ذلك المدرسون وعمال المكاتب والمهنيون المتنوعون، وعمال البناء والوظائف المرتبطة أساسا بقطاع الإنشاء، وجميع هؤلاء هم مهاجرون مؤقتون، أي أن لهم مستوى مستهدفا من المدخرات التي يسعون إلى تحقيقها، ثم يعودون مرة أخرى إلى مصر، ومن ثم تعود معهم مدخراتهم . حيث بلغ عدد العمالة المهاجرة هجرة مؤقتة حوالي (1.9) مليون مصري سنة 2001 ، تركزت أكبر نسبة من العمالة المؤقتة في ست دول عربية وهي السعودية وليبيا والكويت والأردن والأمارات ، بحيث شكل نصيب تلك الدول (87.6%) وكانت نصيب السعودية لوحدها (48.3%) . (وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية وآخرون ،2003 ،27- 29)

ثانياً :- تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج للمدة (1990 – 2014)

أن الأرقام المدرجة عن التحويلات لاتعبر عن الحجم الفعلي أو الحقيقي لتحويلات العمال المهاجرين وذلك لأن البيانات المسجلة رسميا عن التحويلات تعبر عن التحويلات التي يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية فقط ، والواقع أن التحويلات التي تتدفق من خلال القنوات غير الرسمية أو التي تتدفق بصحبة العمال المهاجرين أنفسهم سواء بصورة نقدية او عينية تمثل أهم مصادر التحيز في بيانات التحويلات . حيث تبين من الجانب النظري من البحث بأن حوالي نصف حجم التحويلات يتم عن طريق القنوات غير الرسمية في مصر والذي قدر ب(56%) .

من خلال الجدول (2) يمكن الوقوف على تطور تحويلات العاملين بالخارج ، حيث يتبين منه بأن حجم التحويلات إرتفع من (4283.5) مليون دولار سنة 1990 الى (19570.4) مليون دولار سنة 2014 وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.2%) للمدة (1990 – 2014) . وعلى الرغم من ان تحويلات المهاجرين المصريين تمثل تدفقات لرؤوس الأموال الخاصة، إلا أنها تتأثر بشكل عام بالعوامل الاقتصادية والسياسية. وهذا ما يلاحظ من ارتفاع حجم التحويلات بصورة استثنائية للسنتين 1992 و1993، حيث بلغت(6104)مليون دولار و(5664)مليون دولار على التوالي، ويعكس ذلك التطورات التي سادت في أعقاب حرب الخليج الثانية ، حيث تم الاستغناء عن أعداد كبيرة من المهاجرين الفلسطينيين والأردنيين والسودانيين واليمنيين في دول الخليج وإحلالهم بشكل أساسي بعمالة مصرية . واستمرت التحويلات بعدها بالتراجع وظلت تتذبذب إرتفاعاً وإنخفاضاً بشكل طفيف الى أن وصلت الى (3235.3) مليون دولار سنة 1999 ، ولكنها بدأت بالأنخفاض الى (2852) مليون دولار سنة 2000 وهو أدنى مستوى لها خلال مدة البحث (1990– 2014) وهذا قد يعود الى إنخفاض سعر النفط في سوق النفط الدولية نهاية العقد التاسع من القرن العشرين حيث بلغ 12.3 دولار سنة1998 و 17.5دولار سنة 1999(التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، 2005) ، بالأضافة الى إنخفاض عدد العمال المهاجرين ،حيث إننخفض الى حوالي 2305125 عامل سنة

2000 بعد أن كان العدد 2900000 عامل سنة 1996 (أنظر الجدول 9) .واستمرت التحويلات عند هذا المستوى المنخفض وإن ارتفعت قليلاً ولكنها لم تتجاوز سقف المليارين دولار إلاّ بحلول سنة 2004 حيث بلغت 3340.7 مليون دولار ، وهذا قد يفسر بإرتفاع سعر النفط حيث وصل سعر البرميل الواحد 36 دولارا واستمر بالأرتفاع ليبلغ 50.6 دولارا سنة 2005الى أن وصل الى 94.1 دولارا سنة 2008(التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، 2009) ، وإرتفعت تحويلات العاملين بموازات إرتفاع اسعار النفط بحيث بلغت 5017.3 مليون دولار سنة 2005 و 8694.6 مليون دولار سنة 2008 الذي يعتبر أعلى مستوى وصلتها تلك التحويلات خلال المدة (2009– 1990) .

وإن ما يدعم هذا التحليل هو أن موازنا ت الدول النفطية مرتبطة أساساً بالأيرادات النفطية المرتبطة أساساً بأسعار النفط في السوق الدولية ، بحيث يتوسع حجم الأنفاق العام في تلك الدول ومايترتب عليه إرتفاع الطلب على العمالة الاجنبية ، وعلى وجه الخصوص العمالة الفنية والعمالة غير الماهرة التي تعمل في مشاريع الأسكان والبنية التحتية ، علما بأن 87,6 % من العمالة المصرية المهاجرة " هجرة مؤقتة " تتواجد في الدول النفطية . وهذا ما يؤدي الى إرتفاع دخول هؤلاء العمال وبالتالي إرتفاع حجم التحويلات . بالاضافة الى أن إرتفاع اسعار النفط يدل على ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة المستهلكة للنفط وما يترتب عليه في إرتفاع المستوى المعيشي للمهاجرين " الهجرة الدائمة " وبالتالي إرتفاع حجم التحويلات .

والملاحظ أن التحويلات تجاوزت لأول مرة سقف العشرة مليار دولار سنة 2010 حيث بلغت 12453,1 مليون دولار واستمرت بالأرتفاع للسنوات اللاّحقة الى أن وصلت الى 19570.4 مليون دولار سنة 2014 ، وهو أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (1990- 2014) . وهذا الأرتفاع الكبير في حجم التحويلات قد يفسر الى جانب بقاء أسعار النفط مستقراً نسبياً عند مستويات مرتفعة والتي تراوحت بين (77,5 و 109,1 دولار)، بالأرتفاع في عدد العاملين المصرين في الخارج حيث بلغ 3465707عامل سنة 2013 وهو أكبر عدد مسجل رسمياًخلالمدةالبحث.(أنظرالجدول 9) .

بالأضافة الى كل ذلك فإن التطورات السياسية والأقتصادية التي حدثت في مصر نتيجة ثورة 25 يناير 2011 وما تبعتها من أحداث ومشاكل إقتصادية التي دفعت العمال المصريين في الخارج الى زيادة حجم التحويلات الى ذويهم في مصر للتغلب على هذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة ، وذلك لأن تحويلات العاملين تتميزعن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وأن اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات، أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات(التقرير الأقتصادي العربي الموحد ،2007 ،186) ، خصوصا ان النسبة الأكبر من

تحويلات العاملين في الدول النامية "ومن ضمنها مصر أيضاً " تستخدم في تغطية تكاليف المعيشة اليومية والذي يعتبر أساسا ضمن محددات تحويلات العاملين .

الجدول (2)

معدل النمو السنوي لأجمالي تحويلات العاملين المصريين في الخارج للمدة (1990 – 2014) (المبالغ بملايين الدولارات)

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	معدل النمو السنوي %
1990	4283,5	--
1991	4054	(5,4)
1992	6104	50,6
1993	5664	(7,2)
1994	3672	(35,2)
1995	3226	(12,1)
1996	3107	(3,7)
1997	3697	19
1998	3370	(8,8)
1999	3235,3	(4)
2000	2852	(11,8)
2001	2911,4	2,1
2002	2893,1	(0,6)
2003	2960,9	2,3
2004	3340,7	12,8
2005	5017,3	50,2
2006	5329,5	6,2
2007	7655,8	43,6
2008	8694	13,6
2009	7149,6	(17,8)
2010	12453,1	74,2
2011	14324,3	15,2
2012	19236,4	34,3
2013	17833,1	(7,3)

2014	19570,4	9,7
متوسط المدة (1990 – 2014)	6905,4	9,2

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي ، بياتات ومؤشرات حول مصرللمدة (1990- 2014) .

الأرقام بين قوسين قيم سالبة .

ثالثاً :- مصادر تدفقات تحويلات المصريين في الخارج

أن التوزيع الجغرافي للمهاجرين المصريين في الخارج لا بد ان ينعكس في تدفقات التحويلات إلى الداخل، حيث يتبين من الجدول (3) والذي يبين الأهمية النسبية لتدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من مختلف دول المهجر إلى إجمالي التحويلات خلال المدة (1999- 2009) ، ان الولايات المتحدة الأميركية تعد اكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها والبالغة (33.6 %) . وتتسم الهجرة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأنها هجرة دائمة، وتتمثل المشكلة الأساسية للتحويلات من المهاجرين المقيمين في الخارج بصفة دائمة في أنها تميل نحو التناقص بمرور الوقت، مع ضعف الروابط مع دولة الأصل بمرور الزمن، وتتوقف نهائيا مع الأجيال التالية الذين يرتبطون أساسا بدولة المهجر وتنفصل روابطهم مع دولة الأصل، ما لم يحدث إحلال من مهاجرين جدد .

الجدول (3)

الأهمية النسبية لمصادر تحويلات العمالة المصرية بالخارج الى مصر للمدة (1999– 2009)

مصدر التحويلات	متوسط المدة (1999 - 2009)
الولايات المتحدة الأمريكية	33,6
المملكة العربية السعودية	18,1
الكويت	14
الأمارات العربية المتحدة	12,4
بريطانيا	3,9

المانيا	3,6
سويسرا	3,4
قطر	1,6
فرنسا	1,4
إيطاليا	1,2
البحرين	0,7
هولندا	0,5
عمان	0,4
لبنان	0,4
كندا	0,3
أسبانيا	0,2
اليونان	0,2
اليابان	0,2
ليبيا	0,1
دول أخرى	3,6
الاجمالي	100

المصدر : د. ابراهيم محمد السقا ، تحويلات العمالة المصرية : نظرةعامة عامة ، 2010، ص 3 .

وتأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية من حيث حجم التحويلات بنسبة 18,1% من إجمالي التجويلات ، ثم تليها الكويت بنسبة 14% ، بعدها الأمارات العربية المتحدة بالمرتبة الرابعة وبنسبة 12,4% ، ثم بريطانيا بنسبة 3,9% بعدها المانيا بنسبة 3,6% . ومن الملاحظ أن الدول النفطية الخليجية تستحوذ على ما يقارب نصف تحويلات العمالة المصرية والتي بلغت (47,2%) من إجمالي تحويلات العاملين المصريين خلال تلك المدة . وكما أسلفنا فإن الهجرة المصرية الى الدول الخليجية تتميز بكونها هجرة مؤقتة ، ومن إيجابيات هذا النوع من الهجرة أنه شديد الصلة بالوطن وبالتالي فأن المهاجر يحول النسبة الأكبر من مدخراته الى البلد الام خصوصاً في ظل عدم السماح لهم بإستثمار مدخراتهم داخل تلك الدول المستقبلة لهم . وهذا ما يفسر تأثر تحويلات العاملين الى مصر بالتقلبات الأقتصادية التي تشهدها تلك الدول وبالأخص ما يرتبط بالتقلبات في أسعار النفط والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات العامة فيها .

رابعاً :- أهمية تحويلات المصريين في الخارج للمدة (1990 -2014):

تكتسب تحويلات المهاجرين أهمية متزايدة لمصر باعتبارها إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة على مستوى العالم .. فمن ملاحظة الجدول (4) يتبين بأن مصر تأتي بالمرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات المتلقية سنة 1993 وبملغ (5664) مليون دولار ، ولكنها تراجعت الى المرتبة الرابعة عشرة في سنة 2003 على الرغم من إرتفاع حجم التحويلات المتلقية الى أكثر من أربعة اضعاف حجمها سنة 1993 وبمبلغ 2960,9 مليون دولار . ولكنها عادت واحتلت المرتبة السابعة عالمياً في سنة 2013 وبملغ قياسي 19570,4 مليون دولار وهو أعلى ما وصلت اليه التحويلات خلال مدة البحث .

جدول (4)

ترتيب مصر ضمن اكبر البلدان المستقبلة لتحويلات العاملين في الخارج للسنوات (1993 و 2003 و 2013) (المبالغ بملايين الدولارات)

1993			2003			2013		
الترتيب	الدولة	حجم التحويلات	الترتيب	الدولة	حجم التحويلات	الترتيب	الدولة	حجم التحويلات
1	مصر	5664.0	1	الهند	20999.2	1	الهند	70388.6
2	فرنسا	5031.9	2	المكسيك	16653.7	2	الصين	29910.5
3	بلجيكا	4580.8	3	الصين	14542.5	3	الفلبين	28403.5
4	المانيا	4393.7	4	فرنسا	11310.7	4	فرنسا	25194.8
5	البرتغال	4315.1	5	الفلبين	10243.0	5	المكسيك	24462.3

6	المكسيك	3979.0	6	إسبانيا	6567.8	6	نايجيريا	20829.2
7	الهند	3522.8	7	كوريا الجنوبية	6304.1	7	مصر	19570.4
8	تركيا	2919.0	8	بلجيكا	5989.3	8	باكستان	17066.0
9	كوبا	2886.8	9	المانيا	5783.5	9	بنغلاديش	14982.8
10	إيطاليا	2670.6	10	المملكة المتحدة	5029.1	10	بلجيكا	11452.6
11	اليونان	2655.0	11	باكستان	3964.0	11	إيطاليا	9981.9
12	الفلبين	2587.0	12	بنغلاديش	3191.7	12	اندونيسيا	8551.2
13	إسبانيا	2321.5	13	البرتغال	3042.1	13	روسيا	7776.5
14	المغرب	1959.0	14	مصر	2960.9	14	بولندا	7409.0

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالأستناد الى :

- البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول تحويلات العاملين .

ومن هذا المنطلق أصبحت تحويلات العاملين بالخارج مصدرا مهما لتدفقات النقد الأجنبي الى جانب المصادر التقليدية لتلك التدفقات مثل إيرادات الصادرات و إيرادات السياحة و إيرادا ت قناة السويس وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الأنمائية الرسمية ، وهي تفوقت على إيرادات قناة السويس و الأستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الأنمائية الرسمية وحتى على الأيرادات السياحية. وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة ، ولا تحمل أية التزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات . ومن خلال الجدول (5) يلاحظ بأن تحويلات العاملين تحتل المرتبة الأولى من بين جميع المصادر الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي سنة 1993 حيث بلغت الأهمية النسبية لتحويلات العاملين الى إجمالي تدفقات النقد الأجنبي (33,6%) تليها الصادرات السلعية وبنسبة (19,8%) ، لكنها تأتي بالمرتبة الثالثة سنة 2003 بعد كل من ايرادات الصادرات و الأيرادات السياحية وبنسبة (12,9%) ، ولكنها عادت لتحتل المرتبة الثانية بعد إيرادات الصادرات وبنسبة (29,7%) تليها المساعدات الأنمائية الرسمية وبنسبة (9,2%) سنة 2013 .

الجدول (5)

الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج مقارنة بالمصادر الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي في مصر للسنوات 1993 و 2003 و2013 (المبالغ بملايين الدولارات)

إجمالي التدفقات و الأهمية النسبية لها / مصادر التدفقات	1993		2003		2013	
	إجمالي التدفقات	الأهمية النسبية%	إجمالي التدفقات	الأهمية النسبية%	إجمالي التدفقات	الأهمية النسبية%

الصادرات السلعية	3337,3	19,8	10452,05	45.5	22090	36.8
ايرادات قناة السويس	1990	11,8	2570	11,2	5369	8,9
الأيرادات السياحية	1779	10,6	5500	24	5073	8,5
تحويلات العاملين بالخارج	5664	33,6	2961	12,9	17833	29,7
الأستثمار الأجنبي المباشر	493	2,9	237	1	4192	7,0
المساعدات الدولية الرسمية	3593	21,3	1237	5,4	5506	9,2
إجمالي تدفقات النقد الأجنبي	16856,3	100	22957,5	100	60063	100

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالأستناد الى :

- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري.

-البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر 2013 .

خامساً :- إستخدامات تحويلات العاملين المصريين بالخارج

كما هو الحال في الدول النامية والدول العربية ، فإن تحويلات العاملين المصريين في الخارج تستخدم في نفس المجالات وإن إختلفت الأهمية النسبية لها ، بدءاً بتمويل التكاليف المعيشية اليومية والتي تشكل مايقارب نصف مجالات إستخدام تلك التحويلات مرورا بتمويل نفقات التعليم والصحة والمنازل والعقارات وما يتبقى منها توجه نحو الأستثمارات . من الجدول (6) والذي يعرض ثلاثة دراسات مختلفة بشأن إستخدام تلك التحويلات ، يتبين بأن المصروفات المعيشية اليومية تستحوذ على 43% حسب دراسة بنك الأستثمار الأوروبي لسنة 2006 ، تليها تجديد أو بناء منزل بنسبة 18% ، بعدها تمويل الاستثمار وبنسبة 15% ،ثم الانفاق على التعليم بنسبة 12% واخيراً الأنفاق على الأ ستخدامات الأخربوالتي تستحوذ النسبة المتبقية وهي 12% . وكذلك في دراسة منظمة الهجرة الدولية لسنة 2010 فإن المصروفات المعيشية اليومية تستحوذعلى 55,8% من استخدام التحويلات ، يليها التعليم بنسبة 15,5% والصحة بنسبة 11,8% ، بعدها يأتي الأنفاق على الأستثمار بنسبة 5,8% يليهاالأستخداومات الأخرى والتي تستحوذ على النسبة المتبقية وهي 11,1% . وكذلك حسب دراسة جامعة القاهرة في سنة 2014 ، فأن الأنفاق على المصروفات اليومية والتعليم والصحة استحوذ على 62,3% وهي تعتبر أقل من النسبة التي حددتها دراسة منظمة الهجرة الدولية لسنة

2010 ولكنه أكبر من النسبة التي حددتها دراسة بنك الاستثمار الأوروبي لسنة 2006 . وتأتي بعدها الأنفاق على تجديد أو بناء منزل بنسبة 22,4% و شراء الأراضي بنسبة 7,1% والأستثمار استحوذعلى 5% فقط والتي تعتبر أقل من النسبة المخصصة في السبتين 2006 و2010 مما يعكس مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملية التنموية في مصر . وقد يعزى سبب أنخفاض النسبة المخصصة للأستثمار طيلة مدة الدراسة الى البيئة الآقتصادية والأجتماعية التي خرج منها العمالة المهاجرة كونها بيئة ريفية فقيرة ولم تلبي بعد المستلزمات المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومسكن والرعاية الصحية المناسبة ، لذلك فإن أي إرتفاع في دخول عوائل هؤلاء المهاجرين يوجه بالدرجة الأساس الى إشباع تلك الأحتياجات، وذلك لأرتفاع الميل الحدي للأستهلاك عند هذه الطبقات .

الجدول (6)

أوجه إنفاق تحويلات العاملين بالخارج في مصر طبقاَ لثلاث دراسات ميدانية للسنوات 2006 و 2010 و 2014

أوجه الأنفاق	دراسة بنك الأستثمار الأوروبي 2006	دراسة المنظمة الدولية للهجرة 2010	دراسة جامعة القاهرة 2014
المصروفات المعيشية اليومية	%43	%55,8	%62,3
التعليم	%12	15,5	
الصحة	-	11,8	
تجديد أو بناء منزل	%18	-	%22,4
شراء أراضي	-	-	%7,1
استثمار	%15	%5,8	%5,0
أخرى	%12	11,1	%3,3
إجمالي الأنفاق	%100	%100	%100

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث استناداً الى :

- محمد خشاني ، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا ، الرباط ، 2007 ، ص 17 .
- أيمن زهري ، إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية – حالة مصر – ديسمبر 2014 .

الى جانب ذلك فإن هناك سبباً آخر لا يقل أهمية عن ذلك وهو ضعف وتخلف البيئة الأستثمارية في مصر كباقي الدول النامية ، والتي هي بيئة طاردة وغير مستوعبة للأستثمار بسبب البيروقراطية المعقدة وإرتفاع التكاليف وعدم

الشفافية ، وخصوصا في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع السياسية والأقتصادية غير المستقرة التي شهدتها مصر وهي بطبيعة الحال عوامل طاردة لرؤوس الأموال التي تبحث دائما عن بيئة مستقرة وآمنة .

ومن خلال الجدول (7) يلاحظ بأن الدول العربية المتلقية للتحويلات (عدا تونس)، لا تتمتع ببيئة أعمال جيدة وفقاً لمؤشرات بيئة الأعمال المعروضة في الجدول بحيث تمكنها من اجتذاب رؤوس الأموال وذلك بسبب انتشار البيروقراطية وتعقد استخراج التصاريح وارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية . كما يرجع ذلك أيضاً إلى الثقافة والتقاليد السائدة وعدم تطورالمؤسسات القانونية لحماية المستثمر، وكذلك الأنظمة المالية والضريبية بشكل يساعد على جذب هذه التحويلات و تعبئتها وتوجيهها إلى استثمارات منتجة، وهو ما تفتقر إليه أغلب هذه الدول ، خاصة فيما يتعلق بالمدخرات الصغيرة وأساليب التمويل للمشروعات الصغيرة . مع العلم أن مصرتعتمد على تحويلات هؤلاء العمال بعد الصادرات السلعية في الحصول على تدفقات النقد الاجنبي .

إن هذه النظرة الى إستخدام النسبة الأكبر من التحويلات الى الإنفاق الاستهلاكي والذي غالباً ما يتمثل في الإنفاق على الغذاء والملبس والصحة والتعليم وهى أمور وإن بدت " ظاهرياً " استهلاكية ولا تخدم عملية التنمية بشكل مباشر ، إلا أنها من وجهة نظر الاقتصاد الكلى بالأمكان إعتبارها استثمارية بالأساس لأنها ترفع من قدرات رأس المال البشري(أي جزء من الأستثمار البشري) الذي يمثل القوة الدافعة لأي اقتصاد . لكنه وعلى الرغم من كل ذلك وحتى في حالة توجيه أكبر نسبة من التحويلات إلى الاستهلاك فإنها بلا شك تساعد على تخفيف حدة الفقر خاصة في ظل عدم وجود شبكة اجتماعية كفوءة في مصر . (جامعة الدول العربية ، 2014 ، 31) حيث بينت دراسة (Adams 1991) بأن (9,8%) من سكان مصر قد تجاوزوا بفضل الهجرة منطقة الفقر. (خشاني ، 2007 ، 2) وكذلك أكدت بعض التقديرات أن زيادة التحويلات الرسمية بنحو 10% يؤدي في المتوسط الى تخفيف حدة الفقر بحوالي 3,5% . (الهجرة الدولية والتنمية ، 2014 ،29)

الجدول (7)

ترتيب الدول العربية المتلقية للتحويلات طبقاً لمؤشرات بيئة الأعمال لسنة 2014

الدول المتلقية للتحويلات	مرونة بيئة الأعمال	بدء النشاط	إستخراج تصاريح الأعمال	الحصول على الكهرباء	تسجيل العقارات	الحصول على الأئتمان	حماية المستثمر	تسديد الضرائب	التبادل التجاري مع العالم الخارجي	تنفيذ العقود	حل المنازعات
تونس	51	70	122	55	72	109	52	60	31	78	39
المغرب	87	39	83	97	156	109	115	78	37	83	69
لبنان	111	10	179	51	112	109	98	39	97	126	93

الأردن	119	117	111	41	104	105	170	170	35	57	133	113
مصر	128	50	149	105	105	86	147	148	83	156	146	
اليمن	133	114	101	116	61	170	138	129	128	85	126	
السودان	149	131	167	113	41	170	157	108	155	154	89	
الجزائر	153	164	147	148	176	130	98	174	133	129	60	
سوريا	165	135	189	82	82	180	115	120	147	179	120	

المصدر: جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الأجتماعية ، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ، التقرير الأقليمي للهجرة ، الهجرة الدولية والتنمية ، القاهرة ، 2014 ، ص 38 .

ملاحظة :- تصنيف الدول على المقياس يكون من(1 - 189)، حيث يعبر الرقم (1) عن أفضل تصنيف والرقم(189) عن الأسوأ

(المطلب الثاني)

المؤشرات المستخدمة في تقويم اثر تحويلات العاملين في الأقتصاد المصري

يمكن تقييم أثر التحويلات في اقتصاديات الدول المتلقية باستخدام العديد من المؤشرات منها :

أولاً :- نسبة تحويلات العاملين الى الناتج المحلي الأجمالي (GDP)

يعتبر مؤشر نسبة تحويلات العاملين الى الناتج المحلي الأجمالي من المؤشرات التي تستخدم لمعرفة أثر التحويلات في إقتصاد أي بلد . لذلك ومن أجل تحليل أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج فإنه يتم اللجوء الى هذا المؤشر ، حيث يتبين من الجدول (8) بأن متوسط نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الأجمالي في مصر بلغ حوالي (5%) للمدة 1990 – 2014 . حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1992 والبالغة (14,6%) وذلك بسبب الحجم الكبير للتحويلات في تلك السنة والبالغة (6104)مليون دولاروالذي يعتبر أكبر حجم للتحويلات للمدة 1990 – 2006 بسبب العوامل المذكورة عند تحليل تدفقات التحويلات .

أما أدنى نسبة للتحويلات الى الناتج المحلي الأجمالي فقد سجلت في سنة 2000 والبالغة (2,9%) وذلك يعود الى ان تحويلات العاملين قد سجلت أقل حجم لها في تلك السنة خلال مدة الدراسة (1990 – 2014) للأسباب المذكورة سابقا ،هذا الى جانب أن الناتج المحلي الأجمالي قد بلغ اقصى حجم له في تلك السنة خلال المدة 1990 – 2006 . وكذلك يلاحظ من نفس الجدول بأن نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الأجمالي قد اخذت إتجاهاً تنازلياً منذ سنة 1992وبإستمرار الى أن وصلت الى أدناها سنة 2000 ، والتي تعتبر حداً فاصلاً، بحيث أخذت هذه النسبة إتجاهاً تصاعدياً وبإستمرار حتى نهاية مدة البحث سنة

2014 بإستثناء سنتي 2006 و 2009 وذلك قد يعود الى لأزمة المالية العالمية (فيما يخص سنة 2009) والتي أثرت أيضاً على تحويلات العاملين ، مما يشير بوضوح الى أهمية تحويلات العاملين للأقتصاد المصري وإمكانية إستمرار هذه الأهمية مستقبلاً .

ثانياً:- حصة الفرد من تحويلات العاملين

يعتبر هذا المؤشر أيضاً من المؤشرات المعتمدة في مجال تقويم أثر تحويلات العاملين في إقتصاد البلدان المتلقية لهذه التحويلات . حيث يتبين من الجدول (8) بأن متوسط حصة الفرد المصري بلغت (91) دولارا خلال مدة البحث (1990 – 2014) ، أعلاها سنة 2012 والتي بلغت (225) دولار ، بينما ادناها كانت سنتي 2002 و 2003 وبواقع (41) دولارا . والملاحظ أن متوسط حصة الفرد من التحويلات بدأت منذ سنة 1993 بالتراجع المستمر حتى وصلت أدنى مستوى لها سنة 2003 ولكنها بدأت بالتصاعد ا لمستمر حتى سنة 2012 (عدا سنة 2009) والتي شهدت تراجعا بسبب تراجع التحويلات وربما يعود السبب في ذلك الى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 . وكذلك يظهر من الجدول بأن حصة الفرد من التحويلات تجاوزت حاجز 150 دولار إعتبارا من سنة 2010 بحيث واصلت إرتفاعها حتى وصلت الى 225 دولار سنة2012 وبعدها إتجه نحو التناقص ولكنها عادت وارتفعت مرة أخرى مما يشير بوضوح الى اهمية هذه التحويلات بالنسبة للأقتصاد المصري في ألأزمة الأقتصادية التي واجهتها مصر والناجمة عن الظروف والتقلبات السياسية التي شهدتها مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 والذي يشير الى مدى إرتباط العاملين المصريين بالخارج بوطنهم ومساهمتهم في المحافظة على إقتصاد بلدهم عند الأزمات ، وهذا عكس إتجاه مصادر الأيرادات الأخرى في مثل تلك الظروف .عموما يمكن القول بأن (91) دولار كمتوسط حصة الفرد من التحويلات في مصر خلال مدة الدراسة تبدو منخفضة، إلا أننا إذا أخذنا في الاعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والذي بلغ حوالي (1580) دولار خلال مدة البحث .

وأوضاع أسر المهاجرين الدخلية، فان هذه الأرقام تصبح جوهرية على مستوى الأسرة. ولتوضيح أكثر حول مدى أهمية التحويلات لأسر المهاجرين على وجه الخصوص فإنه يتم اللجوء الى تحديد حصة العامل المصري في الخارج من إجمالي التحويلات .

ومن خلال الجدول (9) يتبين التذبذب الواضح في حصة العامل من التحويلات حيث بلغت1947 دولار سنة 1990، ثم إنخفضت الى 1071,4 دولار سنة 1996 وذلك بسبب زيادة عدد العاملين المصريين بالخارج بحوالي 700000 عامل مقارنة بسنة 1990 من جهة ، فضلاًعن إنخفاض حجم التحويلات بحوالي 1176,5 مليون دولارمن جهة أخرى . ولكنها عادت وإرتفعت سنة 2000 الى 1237,2 دولار على الرغم من إنخفاض حجم التحويلات وذلك بسبب إنخفاض عدد العاملين المصريين بالخارج الى 2305125 عامل .واستمرت حصة العامل من التحويلات بالأنخفاض في السنتين 2001 و2002 . ولكن الملاحظ أنها بلغت اقصى حجم لها سنة 2013 وبواقع 5145,6 دولار على الرغم من إرتفاع عدد المصريين العاملين بالخارج الى أقصى حد له خلال تلك المدة وبواقع 3465707 عامل ، لكنه بالمقابل إرتفعت حجم التحويلات الى 17833,1 مليون دولار . لذلك يمكن القول بان تحويلات العاملين أدت الى إرتفاع المستويات المعيشية للأسر الذين لديهم شخص عامل في الخارج ، فإذا أفترضنا بأن لكل أسرة عامل واحد في الخارج فقط ، فإن ذلك يعني أنه بحدود ثلاثة ملايين أسرة مصرية إستفادت من هذه المبالغ المحولة . وإذا قدرنا متوسط عدد أفراد الأسرة في مصر ب (5) أفراد، فذلك يعني بأن حوالي (15) مليون شخص يستفيدون من التحويلات الخارجية ،فإذا علمنا من الجدول (8) بأن متوسط عدد سكان مصر للمدة (1990 – 2014) كان حوالي 71,6 مليون شخص ، فإنه يعني أن حوالي (21%) من سكان مصر إستفادوا من هذه التحويلات مما أدى الى إنخفاض نسبة الفقر وتقليل الفوارق في توزيع الدخل وإرتفاع مستويات الدخل لشريحة كبيرة من المواطنين المصريين، والذي يعكس أثر أيجابي لتحويلات العاملين المصريين بالخارج على النمو الأقتصادي في مصر .

الجدول (9)

تطور عدد المصريين العاملين في الخارج وحصة العامل الواحد من التحويلات المرسلة للمدة (1990 – 2013)

السنوات	عدد المصريين العاملين في الخارج	حجم تحويلات العاملين (مليون دولار)	حصة العامل الواحد من إجمالي التحويلات (بالدولار)
1990	2200000	4283,5	1947,0
1996	2900000	3107,0	1071,4
2000	2305125	2852,0	1237,2
2001	2700000	2911,4	1078,3
2002	2700036	2893,1	1057,4
2013	3465707	17833,1	5145,6

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

– وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ومنظمة الهجرة الدولية ، الهجرة المصرية المعاصرة 2003 ،ص47

– محمد خشاني ، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا ، الرباط ، 2007 ، ص 2 .

– جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الأجتماعية ،التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية ،الهجرة الدولية والتنمية 2014، ص ،11.

– ملاحظة : على الرغم من ان هناك مصادرتقدر عدد المصريين في الخارج بنحو (6)ملايين وأحياناً تصل هذه التقديرات الى (9) ملايين عامل . ولكن هذه الأرقام مجرد تقديرات غير رسمية ، عليه يقتصر البحث على الأرقام والأحصائيات المنشورة من قبل الجهات الرسمية .

ثالثا :– نسبة تحويلات العاملين الى الصادرات

الجدول (10)

نسبة تحويلات العاملين في الخارج الى إجمالي الصادرات والأستيرادات المصرية للمدة (1990 – 2014) (المبالغ بملايين الدولارات)

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	إجمالي الصادرات	إجمالي الأستيرادات	نسبة تحويلات العاملين الى الصادرات %	نسبة تحويلات العاملين الى الأستيرادات %
1990	4283,5	4250	11425	100,8	37,5
1991	4054	3880,1	10054,1	104,5	40,3
1992	6104	3725,1	10728,2	163,9	56,9
1993	5664	3337,3	10647,1	169,7	53,2
1994	3672	4957	12810,5	74,1	28,7
1995	3226	4608,5	14106,6	70	22,9
1996	3107	5345,4	15564,8	58,1	20
1997	3697	5128,4	16899	72,1	21,9
1998	3370	4445,1	17007,6	75,8	19,8

18,1	50,6	17860	6387,7	3235,3	1999
17,4	40,3	16441,3	7078,2	2852	2000
19,9	40,9	14637,3	7120,8	2911,4	2001
19,5	35,3	14820,3	8205,4	2893,1	2002
16,2	28,3	18286,3	10452,5	2960,9	2003
13,8	24,2	24192,8	13833,4	3340,7	2004
16,5	27,2	30441	18455,1	5017,3	2005
13,9	24,2	38308,1	22017,5	5329,5	2006
14,5	26,1	52771,2	29355,8	7655,8	2007
17,3	34,5	50342,2	25168,9	8694	2008
14,6	30	48993,1	23873,1	7149,6	2009
23	46,1	54095,5	26992,5	12453,1	2010
24,2	57,1	59210,9	25071,9	14324,3	2011
31,1	84,2	61899	22856	19236,4	2012
29,8	80,7	59758	22090	17833,1	2013
29,1	87,9	67187	22261	19570,4	2014
24,8	64,3	متوسط المدة (1990 – 2014)			

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- البنك الدولي ، بياتات ومؤشرات حول مصرللمدة (1990-2014).
- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري .
- وزارة الصناعة والتجارة المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- د.منى فريد بدران وآخرون ، لمحة عن الأقتصاد المصري، الهيئة العامة للأستثماروالمناطق الحرة،نوفمبر 2013 .

يعد معيار نسبة التحويلات الى الصادرات من المؤشرات المستخدمة في تقويم أثر التحويلات في إقتصاد اي بلد ، بأعتبار ان متغيري التحويلات و الصادرات من مصادر النقد الاجنبي خصوصاً للدول المصدرة للعمالة مثل مصر . فعند ملاحظة الجدول (10) يتبين بأن نسبة التحويلات الى الصادرات بلغت 100,8%سنة 1990 واستمرت بالأرتفاع للسنوات اللاحقة الى أن وصلت 169,7% سنة 1993 وذلك بسبب التراجع المستمر للصادرات المصرية في تلك السنوات ، مع بقاء التحويلات الخارجية عند مستويات مرتفعة .

بعدها أخذت النسبة منحى تنازلي وبشكل كبير بحيث وصلت الى 74,1% سنة 1994 واستمرت بالأنخفاض طيلة السنوات اللاحقة حتى سنة 2004 (عدا سنتي 1997 و 1998) وذلك بسبب التراجع المستمر في حجم التحويلات من جهة ، وإرتفاع قيمة الصادرات في نفس الوقت من جهة أخرى .بينما تذبذبتً هذه النسبة إرتفاعا وإنخفاضا للمدة 2005– 2009 . لكن الملاحظ أن نسبة التحويلات الى الصادرات أخذت بالأرتفاع منذ سنة 2010 واستمرت بهذا الأتجاه الى أن وصلت الى 87,9% سنة 2014 وهي أعلى ماوصلت اليها طيلة المدة (1994 -2014) ذلك بسبب إرتفاع حجم تحويلات العاملين الى جانب إنخفاض قيمة الصادرات و الناجمة عن الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر في تلك المدة . أما بخصوص متوسط نسبة التحويلات الى الصادرات للمدة 1990- 2014 فإنها بلغت 64.3% وهي نسبة مرتفعة ، وتعكس الدورالمهم لتحويلات العاملين في توفير النقد الأجنبي لمصر .

بالأضافة الى ذلك فإن أرتفاع هذه النسبة وعند إحتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات تسهم في تحسين الجدارة الأئتمانية للدول المستقبلة للتحويلات ، الأمر الذي يعزز قدرتها على الأقتراض من الأسواق المالية الدولية وبشروط أفضل . وذلك لأن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمده المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عنداحتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات. وقد أوضح تقريرللبنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان ، على سبيل المثال ، تتحسن من (– B) دون احتساب تحويلات العاملين إلى (+B)عند احتسابها(التقرير الأقتصادي العربي الموحد، 2007 ، 186) .

رابعاً :– نسبة تحويلات العاملين الى الأستيرادات

فيما يتعلق بنسبة تحويلات العاملين الى الأستيرادات ، يتبين من الجدول (10) بأن هذه النسبة بلغت 37,5% سنة 1990 ، وبدأت بالأرتفاع في السنتين 1991 و1992 حيث بلغت 56,9% سنة1992 وهي أعلى ما وصلت اليه هذه النسبة خلال مدة البحث(1990 – 2014) بعدها بدأت النسبة بالأنخفاض بشكل طفيف سنة 1993 ، لكن الملاحظ أن هذه النسبة إنخفضت بشكل كبير بحيث وصلت الى 28,7% سنة1994 وذلك بسبب الأرتفاع الكبير في حجم الأستيرادات من جهة وإنخفاض كبيرفي حجم التحويلات من جهة أخرى .وآستمرت بعدها هذه النسبة بالأنخفاض حتى سنة 2009 (عدا السنتين 2001 و2002)،حيث سجلت أدنى مستوى لها سنة 2004 والبالغة 13,8% خلال مدة البحث . لكنها عادت وآرتفعت منذ سنة 2010 وبلغت 23% واستمرت بالأرتفاع حتى وصلت الى 31,% سنة 2012 وهي أعلى ما وصلت اليه بعد سنة 1993 بسبب الأرتفاع الكبير في حجم التحويلات . وبسبب الأنخفاض الطفيف جداًفي حجم الأستيرادات فقد بقيت النسبة عند مستوى مرتفع نسبياً وذلك بسبب بقاء حجم التحويلات عند مستوياتها المرتفعة .

عموماً فقد بلغ متوسط نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج الى إجمالي الأستيرادات (24,8%) خلال مدة البحث (1990 -2014) بمعنى أن تدفقات النقد الأجنبي من تحويلات العاملين يغطي 24,8% من إجمالي إستيرادات مصر . وهي نسبة عالية وتستوجب من الحكومة المصرية وضع البرامج والخطط الكفيلة بالمحافظة على هذه التحويلات وتنميتها من خلال جعلها تتدفق وتنساب الى الأقتصاد المصري عن طريق القنوات الرسمية بغية الأستغلال الأمثل لها .

وقد يصبح دور التحويلات أكبر من ذلك بكثير إذا ما أخذ بنظر الأعتبار حجم السلع المستوردة عن طريق عملية الأستيراد بدون التحويل الخارجي والتي تمول جزء كبير منها عن طريق تحويلات العاملين بالخارج ، هذا بالأضافة الى حجم السلع التي تدخل الى الداخل المصري عند عودة هؤلاء العاملين الى مصر سنوياً .

خامساً :- نسبة تحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الأستثمار الأجنبي احد المصادر الرئيسية لتوفير النقد الأجنبي لأي بلد ، وبما أن تحويلات العاملين بالخارج تعد مصدراً آخراً للبلدان المصدرة للعمالة (مثل مصر) ، عليه فإن مقارنة التحويلات بالأستثمار الأجنبي المباشر تصبح معيارا من المعايير الأساسية لتقويم أثر تحويلات العاملين في الأقتصاد المصري . حيث يتبين من الجدول (11) بان أقل نسبة لتحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشرفي مصر بلغت 53,1% سنة 2006 ويعود السبب في ذلك الى الأرتفاع الكبير في حجم الأستثمار الأجنبي المباشر ،حيث سجلت ثاني اكبر حجم للأستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 10043 مليون دولار خلال مدة البحث (1990 – 2014) ، بينما سجلت أعلى نسبة لتحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر سنة 2011 حيث بلغت 2967,5 وذلك بسبب الأحداث السياسية الناجمة عن ثورة 25 يناير 2011 وما نتج عنها من ظروف إقتصادية وإجتماعية وأمنية التي دفعت العاملين المصريين بالخارج الى زيادة حجم التحويلات المرسلة الى ذويهم للتغلب على الظروف المعيشية الصعبة التي كانوا يعانون منها ، حيث بلغحجم التحويلات 14324,3 مليون دولارخلال السنة المذكورة، هذا من جهة، إضافة الى إنخفاض حجم الأستثمار الأجنبي المباشر والذي سجل 482,7 مليون دولار فقط خلال نفس السنة بسبب سوء و تراجع البيئة الأستثمارية التي رافقت تعقد المشهد السياسي والاقتصادي في مصر في تلك السنة .

لكن الملاحظ أن حجم الأستثمار الأجنبي المباشر بدأ بالأرتفاع بشكل غير متوقع منذ سنة 2012 حيث بلغ 2797,7 مليون دولار واستمر بالأرتفاع الى أن وصل الى 4192,2 و 4783,2 مليون دولار للسنتين 2013 و2014 على التوالي ، وذلك بسبب إرتفاع صافي التدفق الى الأقتصاد المصري للأستثمارات الواردة لتأسيس شركات(أوزيادة رؤوس أموالها) ، بالأضافة الى إرتفاع صافي التدفق للداخل للأستثمارات في قطاع البترول ، وكذلك الأستثمارات الواردة لشراء عقارات بمعرفة غبر المقيمين ، تركزت أساساً في مشروع بيت الوطن .(البنك المركزي المصري 2015/2014، 70)

ومن نفس الجدول يلاحظ بأن متوسط نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج الى الأستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث 1990 - 2014 بلغ (563%) وهي نسبة مرتفعة تشير الى اهمية ودور تحويلات العاملين في توفير النقد الأجنبي للأقتصاد المصري ، بحيث تعادل أكثر من خمسة اضعاف ونصف حجم الأستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث .

سادساً :- نسبة تحويلات العاملين الى الأعانات الأنمائية الرسمية

تعد الأعانات الأنمائية الرسمية من المصادر التقليدية للحصول على النقد الأجنبي بالنسبة للدول النامية ، وتعد مصر إحدى تلك الدول التي تتلقى سنوياً إعانات انمائية رسمية دولية . لذلك فإن نسبة تحويلات العاملين بالخارج الى إجمالي الأعانات الأنمائية الرسمية تعتبر مؤشراً أو معياراً لتقويم دور وأثر تحويلات العاملين بالخارج في الأقتصاد المصري خلال مدة البحث (1990 – 2014) .

من ملاحظة الجدول (11) يتبين بأن أدنى نسبة لتحويلات العاملين الى الأعانات الأنمائية الرسمية بلغت 74,7% سنة 1991.وذلك بسبب الأرتفاع الكبير في حجم الأعانات الأنمائية الرسمية التي تلقتها مصر من دول الخليج بصورة خاصة ،بحيث كانت الأعلى للمدة 1990 - 2012 ،والتي بلغت 5425,6 مليون دولار،بسبب وقوفها الى جانب تلك الدول ومشاركتها في حرب تحرير الكويت والتي غزاها العراق

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	الأستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي الأعانات الأنمائية الرسمية	نسبة تحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي %	نسبة تحويلات العاملين الى الأعانات الأنمائية الرسمية %
الجدول (11) **نسبة تحويلات العا ملين المصريين بالخارج الى كل من الأستثمارات الأجنبية المباشرة والأعانات الأنمائية الرسمية للمدة (1990 – 2014) (جميع المبالغ بالدولار)**					
1990	4283,5	734	1538,9	583,6	278,3
1991	4054	253	5425,6	1602,4	74,7
1992	6104	459	5010,0	1329	121,8
1993	5664	493	3592,5	1149	157,7
1994	3672	1256	2382,6	292,4	154,1
1995	3226	598	2677,6	539,5	120,5
1996	3107	636	2010,5	488,5	154,5
1997	3697	891	2189,5	414,9	168,9
1998	3370	1076	1984,8	313,2	169,8
1999	3235,3	1065,3	1953,9	303,7	165,6
2000	2852	1235,0	1580,5	230,9	180,4
2001	2911,4	510	1327,6	570,9	219,3
2002	2893,1	647	1255,6	447,2	230,4
2003	2960,9	237,4	1237,0	1247,2	239,4
2004	3340,7	1253,3	986,7	266,6	338,6
2005	5017,3	5375,6	1455,6	93,3	344,7
2006	5329,5	10043,0	995,1	53,1	535,6
2007	7655,8	11578,1	1132,8	66,1	675,8
2008	8694	9494,6	1742,3	91,6	499,0
2009	7149,6	6712,0	1000,0	106,5	715,0
2010	12453,1	6385,6	597,2	195	2085,2

2085,2	195	597,2	6385,6	12453,1	2010
3455,8	2967,5	414,5	482,7	14324,3	2011
1064,8	687,6	1806,6	2797,7	19236,4	2012
323,9	425,4	5505,7	4192,2	17833,1	2013
164,2	409,1	11920,3	4783,2	19570,4	2014
502	563	متوسط المدة (1990 – 2014)			

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصر للمدة (1990 -2014).

سنة 1990 . أما أعلى نسبة لتحويلات العاملين الى الأعانات الأنمائية الرسمية فقد سجلت سنة 2011، بحيث بلغت 3455,8% ، ويعود إرتفاع هذه النسبة الى الظروف و الأوضاع السياسية والأقتصادية التي رافقت ثورة 25 يناير 2011 ، والتي ادت الى توقف أغلب المساعدات الأنمائية الرسمية الى مصر والتي إنخفضت الى 414,5 مليون دولار فقط . كما نلاحظ أيضاً من نفس الجدول بان متوسط نسبة التحويلات الى تلك المساعدت بلغت(502%) خلال مدة البحث ، بمعنى أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج قد ساهمت في دعم الأقتصاد المصري بالنقد الأجنبي بشكل تعادل خمسة اضعاف الأعانات الأنمائية الرسمية خلال مدة البحث (1990 - 2014) .

والملاحظ من الجدول أن قيمة الأعانات الأنمائية الرسمية الى مصر بلغت أعلى مستوياتها في السنتين 2013 و 2014 ، والتي بلغت 5505,7 و 11920,3 مليون دولارعلى التوالي ، والتي تعود الى تدفق الاعانات و المساعدات المقدمة من الدول الخليجية وخصوصاً من السعودية والأمارات والكويت لدعم تغيير النظام السياسي في مصر . والجدير بالذكر أن السنوات التي شهدت أعلى مستويات المساعدات الرسمية الى مصر هي تلك السنوات التي قدمت خلالها دول الخليج مساعدات الى مصر بسبب مواقف مصر المؤيدة للدول الخليجية بخصوص تحرير الكويت في السنوات 1991– 1993 حيث بلغت المساعدات الأنمائية الرسمية(5425,6 و 5010 و 3592) مليون دولار على التوالي . وكذلك الحال بالنسبة للسنتين 2013 و 2014 وكما أسلفنا والتي إرتبطت بالمحافظة على المصالح الأستراتيجية لمنظومة الدول الخليجية في المنطقة عن طريق دعم السلطة السياسية القائمة في مصر منذ 3 يوليو 2013 .

سابعاً :- دور تحويلات العاملين في تغطية عجز ميزان الحساب الجاري

من المؤشرات الأخرى المستخدمة في تقويم دور وأهمية تحويلات العاملين في إقتصاد البلدان المستقبلة والمرسلة للتحويلات هو دور تلك التحويلات في تغطية أو إحداث العجز في ميزان الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات ،وذلك بإعتبار أن التحويلات تسجل ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . ويتضح ذلك عند مقارنة وضع الحساب الجاري مع احتساب التحويلات بوضعه عند استثناء تلك التحويلات .

فعند ملاحظة الجدول (12) يتبين بأن ميزان الحساب الجاري المصري مع إحتساب تحويلات العاملين قد سجل فائضاً للمدة 1990 - 1996 (عدا سنة 1995) على الرغم من حجم هذا الفائض إتجه نحو الأنخفاض طيلة تلك المدة ، حيث كان رصيد الحساب الجاري 3819,9 مليون دولار سنة 1990 ، بعدها إستمرت بالأنخفاض الى أن وصل الى 118,6 مليون دولار سنة 1996(عدا سنة 1995 والتي سجلت عجزا) . بعدها "أي منذ سنة 1997" بدأ الحساب الجاري يسجل عجزاً وبمقدار 2478,6 مليون دولار ، واستمر هذا العجز ولكن بشكل متناقص حتى بلغ 33,4 مليون دولار سنة 2000 والذي يعتبر أقل حجم من العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري مع التحويلات طيلة مدة البحث . لكن الملاحظ أن العجز تحول الى فائض مرة أخرى منذ سنة 2001 حتى بلغ 614,2 مليون دولار واستمر بالأرتفاع ثم الأنخفاض حتى بلغ 888,3 مليون دولار سنة 2007 . ومنذ سنة 2008 عاد ميزان الحساب الحساب الجاري ليسجل عجزاً مستمراً حتى وصل الى 12456,9 مليون دولار سنة 2014 ، وسجل الحساب الجاري أكبرعجزسنة 2012 وبمقدار 13970 مليون دولار طيلة مدة البحث . مما سبق يتبين بأن ميزان الحساب الجاري مر بأربع فترات ،الأولى (1990 -1996 " عدا 1995 ") سجلت فائضاً ، ثم الثانية (1997 – 2000) إنقلبت عجزً ، فالثالثة (2001 – 2007) تحولت فائضاً ، وأخيراً الفترة الرابعة (2008 – 2014) . ورغم هذا التذبذب بين العجز والفائض ، فقد سجل متوسط رصيد الحساب الجاري للمدة 1990 -2014 عجزاً بمقدار 2881,9 مليون دولار .

أما عند إستبعاد تحويلات العاملين من ميزان الحساب الجاري، فيلاحظ بان وضع الميزان قد إنقلب الى عجزمستمروبمبالغ كبيرة طيلة مدة البحث (عدا سنة 2003 التي شهت فائضاً بمقدار 457,2 مليون دولار) ،حيث كان أقل عجز بمبلغ 430,1 مليون دولار سنة 2004 . في حين ان أكبر عجز قد سجل سنة 2012 وبمبلغ 33207,3 مليون دولار . والملاحظ أن متوسط رصيد الحساب الجاري للمدة 1990 – 2014 كان عجزاً بمقدار 16161,4 مليون دولار . ومن خلال مقارنة ذلك مع ما يقابله لنفس المدة والذي كان عجزاً أيضاً ولكنه بمقدار 2881,9 مليون دولار ، يتبين بوضوح الدور الذي تمارسه تحويلات المصريين العاملين في الخارج في إحداث فائض في ميزان الحساب الجاري لثلاثة عشرة سنة من إجمالي عدد سنوات الدراسة والبالغة خمس وعشرون سنة ، بالأضافة الى دورها في تخفيف عجز الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات المصري للسنوات المتبقية من مدة البحث .

الجدول (12)

رصيد الحساب الجاري لمصر مع تحويلات العاملين وبدونها للمدة (1990 – 2014) (المبالغ بملايين الدولارات)

السنوات	إجمالي تحويلات العاملين	رصيد الحساب الجاري مع التحويلات	رصيد الحساب الجاري بدون التحويلات

1990	4283,5	3819,9	(463,6)
1991	4054	2669,9	(1384,1)
1992	6104	2295,1	(3808,9)
1993	5664	409,9	(5254,1)
1994	3672	385,9	(3286,1)
1995	3226	(185,4)	(3411,4)
1996	3107	118,6	(2988,4)
1997	3697	(2478,6)	(6175,6)
1998	3370	(1723,8)	(5093,8)
1999	3235,3	(1163,1)	(4398,4)
2000	2852	(33,4)	(2885,4)
2001	2911,4	614,2	(2297,2)
2002	2893,1	1943	(950,1)
2003	2960,9	3418,1	457,2
2004	3340,7	2910,6	(430,1)
2005	5017,3	1751,9	(3265,4)
2006	5329,5	2269	(3060,6)
2007	7655,8	888,3	(6767,5)
2008	8694	(4424,3)	(13118,3)
2009	7149,6	(4317,6)	(11467,2)
2010	12453,1	(6087,8)	(18540,9)
2011	14324,3	(10146,3)	(24470,6)
2012	19236,4	(13970,9)	(33207,3)
2013	17833,1	(3970,9)	(21804)
2014	19570,4	(12456,9)	(32026,3)
متوسط المدة (1990 – 2014)		(2881,9)	(16161,4)

المصدر : الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصري .

– وزارة الصناعة والتجارة المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

الأستنتاجات والمقترحات

من خلال تقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الأقتصاد المصري للمدة (1990 – 2014) فقد تم التوصل الى الأستنتاجات والمقترحات الآتية :-

أولاً: الاستنتاجات :

1- إن أهمية تحويلات العاملين تكمن في كونها تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها تمثل أساسا تدفقات بالصرف الأجنبي ، وغير مقيدة باستخدام معين ، كما هو الحال بالنسبة لبعض التدفقات الأخرى لرأس المال (كالأستثمار الأجنبي المباشر والأقتراض الخارجي) . كذلك فان التحويلات لا تحمّل دول الأصل بأية فوائد عليها أو أي شكل من الأشكال الأخرى لخدمة الديون ، كما أنها لا تتطلب سداداً لاحقاً. أي أنها مقبوضات نهائية ولا تترتب عليها التزامات نقدية أو حقيقية مستقبلية . بالأضافة الى ذلك فإنها لا ترتبط بأي نوع من الضغوط السياسية من جانب الدول التي تتدفق منها هذه التحويلات على دول الأصل ، كما هو الحال في تدفقات المعونات الخارجية .

2- إن أهمية تحويلات العاملين في تغيير أوضاع الحسابات الخارجية للبلدان المتلقية تزداد كلما زادت نسبة التحويلات التي تتدفق من خلال القنوات الرسمية.. فحسب تقديرات البنك الدولي فإن تحويلات العاملين عبر القنوات غيرالرسمية تقدر ب(50%)من إجمالي حجم التحويلات الخارجية .مما يعني أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين المصريين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بصورة كبيرة ، الأمر الذي يجعل تأثيراتها بالغة الأهميةفي إقتصادات الدول المتلقية للتحويلات ومنها الأقتصادالمصري .

3- تعد تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج إحدى أهم القنوات والمصادرالتي تمد مصر بالنقد الأجنبي والتي تأتي بعد الصادرات مباشرة وتتفوق على المصادر التقليدية الأخرى مثل الأستثمار الأجنبي المباشر و الأعانات الأنمائية الرسمية ، لذلك فأن صانع السياسة في مصر لا بد وان يتعامل بحذر شديد مع هذه التدفقات حتى يضمن استقرارها وعدم تأثر سوق النقد الأجنبي ومن ثم معدل سعر صرف الجنيه المصري تبعا لذلك. هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن هذه التحويلات تؤثر إيجابيا على النمو الأقتصادي في مصر ، وذلك بسبب مساهمتها في إرتفاع مستويات الدخل لشريحة كبيرة من المصريين وبالتالي فإنها تساهم في تقليص حدة الفقر و تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل والمحافظةعلى نوع من التوازن الجتماعي .

4- إنتحويلات العاملين تتميزعن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وأن اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات، أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات ، وهذا ما تم ملاحظته في ارتفاع حجم التحويلا ت في السنوات 2012 – 2014 في مصر والتي شهدت أوضاع سياسية و اقتصادية سيئة .

5- تعد الولايات المتحدة الأميركية من اكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها والبالغة (33,6 %) . وتأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية من حيث حجم التحويلات بنسبة 18,1% من إجمالي التجويلات ومن الملاحظ أن الدول النفطية الخليجية تستحوذ على ما يقارب نصف تحويلات العمالة المصرية والتي بلغت (47,2%) من إجمالي تحويلات العاملين المصريين خلال تلك المدة . وكما أسلفنا فإن الهجرة المصرية الى الدول الخليجية تتميز بكونها هجرة مؤقتة ، ومن إيجابيات هذا النوع من الهجرة أنه شديد الصلة بالوطن وبالتالي فأن المهاجر يحول النسبة الأكبر من مدخراته الى البلد الام خصوصاً في ظل عدم السماح لهم بإستثمار مدخراتهم داخل تلك الدول المستقبلة لهم .وهذا ما يفسر تأثر تحويلات العاملين الى مصر بالتقلبات الأقتصادية التي تشهدها تلك الدول وبالأخص ما يرتبط بالتقلبات في أسعار النفط والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات العامة فيها

6-تكتسب تحويلات العاملين أهمية متزايدة لمصر باعتبارها إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة على مستوى العالم . حيث أن مصر تأتي ضمن الدول الرائدة على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات المتلقية ، أي أنها ضمن الدول العشر الأوائل على مستوى العالم من حيث حجم التحويلات . حيث إحتلت تدفقات تحويلات العاملين المركز الثاني من بين جميع مصادر تدفقات النقد الأجنبي بعد الصادرات السلعية ومتقدمة على ايرادات السياحة وقناة السويس و الأستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الرسمية خلال مدة البحث .

7- ان النسبة الأكبر من تحويلات العاملين في مصر تستخدم في تغطية التكاليف المعيشية اليومية والذي يعتبر أساسا ضمن محددات تحويلات العاملين مما يعكس مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملية التنموية في مصر وذلك قد يكون بسبب ضعف وتخلف البيئة الأستثمارية في مصر كباقي البلدان النامية ، والتي هي بيئة طاردة وغير مستوعبة للأستثمار بسبب البيروقراطية المعقدة وإرتفاع التكاليف وعدم الشفافية ، حيث أن مصر تأتي بالمرتبة الخامسة من بين تلك الدول العربية المتلقية للتحويلات والتي تمتلك بيئة أعمال طاردة الى حد ما والذي يعتبر مؤشراً سلبياً لدولة تمتلك أكبر عدد من العاملين المغتربين من بين الدول العربية.

8- إن جميع المؤشرات التي تم إستخدامها لغرض تقويم أثر تحويلات العاملين في الأقتصاد المصري للمدة (1990-2014) عكست الدور المهم والأيجابي لتحويلات العاملين في الأقتصاد المصري . فعلى سبيل المثال بلغ متوسط نسبة التحويلات الى الصادرات 64.3 % خلال مدة البحث، كما بلغ متوسط نسبة التحويلات الى الأستيرادات 24,8% للمدة ذاتها. وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نسبة تحويلات العاملين الى الأستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 563% وهي نسبة مرتفعة جداً . إضافةً الى ذلك فقد بلغ متوسط نسبة التحويلات الى إجمالي المساعدات الأنمائية الرسمية (502%) خلال مدة البحث وهي نسبة مرتفعة جداً أيضاً . هذا فضلاً عن إرتفاع جميع المؤشرات الأخرى التي تم إستخدامها والتي تعكس أهمية تحويلات العاملين وآثارها الأيجابية على الأقتصاد المصري .

ثانياً :- المقترحات :

1- لتوجيه المزيد من تحويلات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية وبغية تنمية هذه التدفقات وتعظيم فوائدها للأقتصاد المصري، فأن صانع السياسة المصرية لابد أن يعمل باستمرار على تحسين البيئة الأستثمارية والقضاء على البيروقراطية وتسهيل وتبسيط إجراءات استخراج تصاريح القيام بالاستثماروبالتالي تخفيض كلفة المعاملات المرتبطة بالأنشطة الأقتصادية ، وكذلك العمل على دعم وتطوير المؤسسات القانونية والقضائية لحماية المستثمر . فضلاً عن العمل على تطوير التشريعات والأنظمة المالية والضريبية بشكل يساعد على جذب هذه التحويلات وتعبئتها وتوجيهها نحو مجالات الأستثمار المنتجة .

2- إستمرار العمل بسياسة منح الأعفاءات الضريبية وأسعار الصرف التشجيعية للعاملين المصريين بالخارج بغية تشجيعهم على استخدام القنوات الرسمية في عمليةالتحويل .

3- العمل على إصلاح وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة درجة الأنتشار المصرفي وخصوصا في المناطق النائية والأرياف والتي تنحدر منها نسبة كبيرة من العاملين المصريين بالخارج ، وتطوير شبكة الصراف الآلي ، مما يساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل له .

4- من أجل تحفيز وتشجيع الأسر المتلقية للتحويلات على العمل و استثمار جزء من هذه التحويلات ، يجب العمل على توعية تلك الاسر بأساليب توظيف تلك الموارد المالية المتاحة لها ، وذلك من خلال إقناعهم باهمية إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والتي يمكنها استقطاب التحويلات وإستثمارها وبالتالي توفير مصادر للدخل من ارباح هذه الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المتلقية لتلك التحويلات . كما يمكن لهذه المؤسسات أيضاً الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تفيدهم ليست فقط من خلال الارباح النقدية ، ولكن ايضاً باستدراج تلك الاسر ودمجهم في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم .

5- فتح فروع للمصارف المصرية في الدول (او المدن والمناطق) التي لاتتوفر فيها و التي يتواجد فيها المصريين ليكون قريبا من هؤلاء الزبائن ما يسهل عليهم اجراء العمليات المصرفية، وبالتالي يوفر عليهم دفع تكاليف التحويل والعمولات ، كما يستفيدون من بقية الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه الفروع بشكل مباشر .

6- إصدار منتجات وخدمات مصرفية خاصة بالمغتربين وتسويقها لهم ، وتقديم علاوات ومحفزات وتسهيلات أخرى عن الحسابات التي يفتحها المهاجرون .

المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر باللغة العربية :

1-السقا، د. ابراهيم محمد ،(2008)، تحويلات العمالة الوافدة ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون.
http://economyofkuwait.blogspot.com

2- السقا، د. ابراهيم محمد ،(2010)، تحويلات العمالة المصرية : نظرة عامة ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون .
http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/02/blog-post_4317.html
3- السقا، د. ابراهيم محمد ،(1998)، محددات تحويلات المهاجرين العرب ،مجلة العلوم الأجتماعية ، العدد26،المجلد3 .
4- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، (2004) ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون – محدداتها و آثارها الأقتصادية –، مجلة التعاون ، السنة 19 ، العدد 59 .
5- البنك الدولي ، بيانات ومؤشرات حول مصرللمدة (1990- 2014) . www.ib.org
6- البنك المركزي المصري ، قطاع البحوث الأقتصادية ، المجلة الأقتصادية ،المجلد 25 ،العدد 3 ، 2015/2014 .
7- البنك المركزي المصري ، ميزان المدفوعات المصريwww.cbe.org.eg/arabic.1990-2013
8- العويش وآخرون، د. عبد العزيز الحمد ،(2003) ،الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون – محدداتها و آثارها الأقتصادية – .
9- إيسرن وآخرون، جينيفر ،(2005) ، إعداد إستراتيجية لتحويل الأموال : إرشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي صالح الفقراء ، دراسة عرضية رقم 10، واشنطن D.C .
10- بدران وآخرون، د.منى فريد (2013)،لمحة عن الأقتصاد المصري، الهيئة العامة للأستثماروالمناطق الحرة.
11- جامعة الدول العربية، (2014) ، قطاع الشؤون الأجتماعية ، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الأقليمي للهجرة الدولية العربية " الهجرة الدولية والتنمية " ، القاهرة .
12- خشاني ، محمد ،(2007) ، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال أفريقيا ، الرباط .
13- زهري ، أيمن ، (2014) ، إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية –حالة مصر – ديسمبر .
14- عثامنة و الزعبي ،عبدالباسط عبد الله وبشير خليفة ، (2008)، الآثارالأقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة :دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1973-2004) ، مجلة العلوم الأدارية ، المجلد 35 ، العدد 2 .
15- صالحي، وداد ، (2010-2011)،التحويلات المالية للمهاجرين : دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري. قسنطينة.
16-صندوق النقد الدولي وآخرون ، (2009) ، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين – مرشد لمعدي الاحصاءات ومستخدميها – ، واشنطن D.C .
17- صندوق النقد العربي ، (2005)، التقرير الأقتصادي العربي الموحد .
18- صندوق النقد العربي ، (2007)، التقرير الأقتصادي العربي الموحد .

19- صندوق النقد العربي ، (2009)، التقرير الأقتصادي العربي الموحد .

20- فارس ، محمد الأمين (2006) ، تحويلات العمال المهاجلرين الى المنطقة العربية " السمات والآثار " ،اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا .

21- غفور، نرمين معروف ،(2004) ، التحويلات دون مقابل واثرها على اوضاع الحسابات الخارجية في البلدان المتلقية – ميزان المدفوعات المصري حالة دراسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والأقتصاد ، جامعة بغداد .

22- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) ، (2012) ، تقرير أقل البلدان نموا 2012- تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية "عرض عام" ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف .

23 – مطر وآخرون،موسى سعيد،(2008)، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .

24–وزارةالصناعةوالتجارةالمصرية،الهيئةالعامةللرقابةعلىالصادراتوالواردات.www.goic.org.eg

25–وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ومنظمةالهجرة الدولية،(2003)،الهجرة المصرية المعاصرة.

ثانياً : المصادر باللغة الأنكليزية :

1- Cerstin Sanders, (Bank Consulting)(2003) ,“Migration Remittances to developing countries”: prepared for UK Dep. Of International Developmen,.

2- Conda , J . (1982),“The Future of international migration in the Arab world” , Escwa.

3-Glytsos, N. (1988), “ Remittances in Temporary Migration : A theoretical Model and its Testing with the Greek-German Experience “ Weltrevirtschaftliches Archiv, Vol. 124.

4 -Lucas, R. & Stark, O. (1985) , “ Motivations to Remit: Evidence from Botswana “ Journal of Political Economy, Vol. 93.